



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

أهمية التخطيط المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة سونالغاز - فرع الاغواط-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

تحت إشراف:

✓ طاهر بعداش

من إعداد الطالبين:

✓ زكرياء معاش

✓ محمد طه كويسي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة عمار ثليجي-الأغواط-

الأستاذ عبد القادر الشارف

مشرفا

جامعة عمار ثليجي-الأغواط-

الأستاذ طاهر بعداش


مناقشا

جامعة عمار ثليجي-الأغواط-

الأستاذة أحمد نقاز

السنة الجامعية 2022-2023





شكر وعرافان

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه "

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه الحمد لله الذي أمدنا بالقوة والصبر يسر

لنا الأمور على إتمام هذا البحث المتواضع

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ **طاهر بعداش** لإشرافه على هذه المذكرة والمساعدة على إنجازها


ولجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل

كما نتوجه بالشكر إلى كل أستاذ كانت له بصمة في مسارنا داخل هذه الكلية

وأيضاً نحب أن نشكر **زعابطة عبد اللطيف** الذي لم يتردد في المساعدة لإنجاز هذا العمل

و كذلك **لحول عبد الرحمان** لمساعدته لنا

كما نتقدم بالشكر إلى كل من أمدنا بالعون من قريب ومن بعيد ولو بالدعاء



الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شئ بعد لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

اللهم صلي و سلم على محمد و آله و صحبه الكرام

اما بعد. اهدي هذا البحث المتواضع الى :

الى الذين لولاها لما انا في هذه المرحلة من الحياة الآن الى الذين قال الله عز وجل فيهما " وَقُلْ رَبِّ اَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا " والدي الغاليين وسندي في الحياة حفظهم الله من كل شر و امدهم بكل الخير

الى من تقاسمت معهم حلوة الحياة و مرها اخي و اختي العزيزين

الى صغير العائلة و مصدر بهجتها الحفيد الأول حفظه الله و رعاه

الى الأصدقاء الاوفياء الذين دائما ما يساندوني

الى الزملاء الذين شاركوني مقاعد الدراسة طوال سنوات الدراسة

الى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تدريسنا و لم ييخلوا علينا بعلمهم و خبراتهم

الى كل من في القلب و لم يذكره قلبي

اليهم جميعا اهدي هذا العمل سائلا الله التوفيق و السداد

زكرياء

إهداء

الحمد لله ما انتهى جهد، ولا تم فضل، ولا وصلنا درب إلا برحمته وكرمه
بعد طريقًا طالت فيه الخطى وكثرت فيه العثرات وبعد 18 سنة من الجهد
المبدول اليوم بإذن الله و توفيقه اكمل مشواري الدراسي بكامل ثقتي في الله
أنه ينتظرني المزيد من النجاحات والانجازات، اهدي عملي الى نفسي اولا
التي كانت سند ومنافس لي في آن واحد والى والداي اللذان كانو الحافز
الأساسي لي في الحياة والى كل عائلي وأصدقائي وكل من لم يدخر جهدا في
مساعدتي والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

نسأل الله التوفيق والنجاح.

محمد طه

الصفحة	الفهرس
	شكر وعرهان
	إهداء
01	مقدمة
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتخطيط المالي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: عموميات عن التخطيط المالي
06	المطلب الأول: مفهوم التخطيط المالي
06	الفرع الأول: تعريف التخطيط المالي
07	الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من التخطيط المالي
08	المطلب الثاني: أهمية التخطيط المالي
10	المطلب الثالث: أنواع التخطيط المالي
11	المبحث الثاني: أساسيات التخطيط المالي
11	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في التخطيط المالي
13	المطلب الثاني: مراحل عملية التخطيط المالي
14	المطلب الثالث: ادوات التخطيط المالي
15	الفرع الأول: التنبؤ بالاحتياجات التمويلية
17	الفرع الثاني: تحليل التعادل
18	الفرع الثالث: الموازنات التقديرية
20	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية - مفاهيم وأساليب أساسية-	
22	تمهيد
23	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المالية
23	المطلب الأول: نشأة و مفهوم إدارة المخاطر المالية
23	الفرع الأول: نشأة المخاطر المالية
23	الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية
26	المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر المالية

26	الفرع الأول: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر
27	الفرع الثاني: الأهداف التي تلي تحقق الخسارة
28	المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية
28	الفرع الأول: مخاطر الائتمان credit risk
28	الفرع الثاني: مخاطر السيولة Liquidity Risk
28	الفرع الثالث: مخاطر السوق Market Risk
29	الفرع الرابع: المخاطر التشغيلية Operational Risk
29	المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر المالية
29	المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر المالية
30	المطلب الثاني: اساليب و خطوات إدارة المخاطر المالية
30	الفرع الأول: اساليب التعامل مع المخاطر
31	الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر المالية
35	المطلب الثالث: أدوات ادارة المخاطر المالية
35	الفرع الأول: الطرق الإحصائية
40	الفرع الثاني: الأدوات التحليلية
45	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الفصل التطبيقي	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة سونلغاز
48	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة سونلغاز
51	المطلب الثاني: تعريف بمديرية التوزيع بالاغواط
54	المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية سونالغاز بالأغواط
59	المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة
59	المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة 2017-2018-2019-2020
59	الفرع الأول: عرض الميزانية الختامية لسنوات الدراسة
63	الفرع الثاني: عرض الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة
65	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

فهرس المحتويات:

69	المطلب الثالث: حساب النسب المالية
77	خلاصة الفصل
79	الخاتمة
83	قائمة المصادر والمراجع
87	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالاغواط	54
02	الشكل رقم 02: يمثل قسم محاسبة ومالية	59

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
59	الجدول رقم(01): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2017-2018 جانب الأصول	01
60	الجدول رقم(02): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2017-2018 جانب الخصوم	02
61	الجدول رقم(03): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2019-2020 جانب الأصول	03
62	الجدول رقم(04): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2019-2020 جانب الخصوم	04
63	الجدول رقم(05): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2017-2018 جانب الأصول	05
63	الجدول رقم(06): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2017-2018 جانب الخصوم	06
64	الجدول رقم(07): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2019-2020 جانب الأصول	07
64	الجدول رقم(08): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2019-2020 جانب الخصوم	08
65	الجدول رقم (09): يمثل حساب رأس المال العامل لسنتين 2017 - 2018	09
66	الجدول رقم (10): يمثل حساب رأس المال العامل لسنتين 2019-2020	10
66	الجدول رقم(11): يمثل حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين 2017 - 2018	11
67	الجدول رقم(12): يمثل حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين 2019-2020	12
67	الجدول رقم(13): يمثل حساب الخزينة لسنتين 2017-2018	13
68	الجدول رقم(14): يمثل حساب الخزينة لسنتين 2019-2020	14
69	الجدول رقم(15): يمثل حساب نسب السيولة لسنتين 2017-2018	15
70	الجدول رقم(16): يمثل حساب نسب السيولة لسنتين 2019-2020	16
71	الجدول رقم(17): يمثل حساب نسب التمويل لسنتين 2017-2018	17
71	الجدول رقم(18): يمثل حساب نسب التمويل لسنتين 2019-2020	18
72	الجدول رقم(19): يمثل حساب نسب المديونية لسنتين 2017-2018	19
73	الجدول رقم(20): يمثل حساب نسب المديونية لسنتين 2019-2020	20
74	الجدول رقم(21): يمثل حساب نسب الهيكلة لسنتين 2017-2018	21
75	الجدول رقم(22): يمثل حساب نسب الهيكلة لسنتين 2019-2020	22

قائمة الملحق

الصفحة	العنوان	الرقم
87	الملحق رقم 01: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة سنة 2018-2017	01
88	الملحق رقم 02: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة سنة 2020-2019	02
89	الملحق رقم 03: جدول الأصول سنة 2018-2017	03
90	الملحق رقم 04: جدول الخصوم سنة 2018-2017	04
91	الملحق رقم 05: جدول الأصول سنة 2020-2019	05
92	الملحق رقم 06: جدول الخصوم سنة 2020-2019	06

الملخص

إن موضوع أهمية التخطيط المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية يعد مهما بالنسبة للمؤسسات، ونظرا لأهميته البالغة جاءت هذه الدراسة للتعرف على الأسس النظرية للتخطيط المالي وإدارة المخاطر المالية وذلك من جوانب عدة من حيث المفهوم والأهداف والأساليب والأدوات، وإبراز مدى تأثير التخطيط المالي وإدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم إجراء دراسة حالة على مؤسسة سونلغاز بتحليل القوائم المالية للمؤسسة عن طريق استخدام المنهج التحليلي الوصفي.

الكلمات المفتاحية: تخطيط، تخطيط المالي، إدارة المخاطر، مخاطر مالية، مؤسسة اقتصادية.

Summary:

The topic of the importance of financial planning in managing financial risks in an economic institution is crucial for institutions. Given its significant importance, this study aims to explore the theoretical foundations of financial planning and financial risk management from various perspectives, including concepts, objectives, methods, and tools. It also aims to highlight the extent of the impact of financial planning and financial risk management in an economic institution. A case study was conducted on Sonelgaz, analyzing the financial statements of the institution using a descriptive analytical approach.

Keywords: planning, financial planning, risk management, financial risks, economic institution



مقدمة عامة



مقدمة:

إن الاهتمامات الرئيسية لأي مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أقصى نسبة من الأرباح والاستمرارية وكذا التنافسية، للارتقاء لأعلى درجة ممكنة اقتصاديا، لذا يجب على المؤسسة الإلمام بجميع الجوانب الإدارية داخل المؤسسة وبالأخص جانب الإدارة المالية، فالحالة المالية للمؤسسة تعتبر مرآة تعكس وضعية المؤسسة.

من أجل هذا جاء التخطيط المالي كأحدى أهم الأساسيات التي تقوم عليها الإدارة المالية، فهو يساعد في تقييم الحالة المالية للمؤسسة والسعي نحو التوظيف الأمثل للأموال ووضع خطط واستراتيجيات مالية لتحقيق الأهداف المالية المراد الوصول لها.

لكن وأثناء السعي نحو الأهداف التي تسطرها المؤسسة الاقتصادية عادة ما تتعرض لمخاطر مالية عديدة ومتنوعة وغير متوقعة تهدد مكانتها المالية وفرص بقائها وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بإدارة المخاطر المالية التي تعتبر الآن وظيفة لا غنى عنها في الإدارة المالية فمن خلالها يتم التعرف على المخاطر ودراستها ومحاولة معالجتها باستخدام أساليب قياسية وموضوعية وبشكل دائم ودوري.

الإشكالية:

أين تكمن أهمية التخطيط المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

التساؤلات الفرعية:

ولتفصيل أكثر نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو التخطيط المالي وفيما تتمثل أهميته؟

- ما هي أساسيات التخطيط المالي؟

- ما المقصود بإدارة المخاطر المالية؟

- كيف يمكن التعامل مع المخاطر المالية؟

الفرضيات:

- التخطيط المالي هو وظيفة أساسية في المؤسسة الاقتصادية للوصول الى الأهداف المالية من خلال أهميته التي تكمن في قراءة الوضعية المالية ووضع خطط و استراتيجيات مالية لتحقيق تلك الأهداف.
- تكمن اساسيات التخطيط المالي في وضع الأهداف المالية و استخدام الأدوات المناسبة في العمل به.
- إدارة المخاطر المالية هي ذلك الجانب من الإدارة المالية الذي يتهم بتحري المخاطر المالية و محاولة تخفيفها و ابعادها و عدم تكرارها.
- يمكن التعامل مع المخاطر المالية بدراسة أسباب وقوع هذه المخاطر و محاولة معالجتها باستخدام وسائل مبتكرة و فعالة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- البحث عن أهمية التخطيط المالي و كيفية استخدامه و مدى تأثيره على المؤسسة الاقتصادية.
- التعرف على إدارة المخاطر المالية و الإحاطة بجوانبها.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة ل:

- معرفة التخطيط المالي و أهميته وانواعه وكذا أهدافه.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في عملية التخطيط المالي .
- دراسة إدارة المخاطر المالية و اظهار كيفية عملها .

المنهج المستخدم:

بناء على طبيعة الموضوع فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في الشق النظري والتحليلي في الشق التطبيقي .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالأغواط.

الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال شهر ماي 2023.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في المكتبة الخاصة بالكلية.

- نقص في المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعض الظروف الشخصية.

هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث لثلاثة فصول (فصلين نظري و فصل تطبيقي) كما يلي:

-الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتخطيط المالي

المبحث الأول: عموميات حول التخطيط المالي

المبحث الثاني: اساسيات التخطيط المالي

-الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية – المفاهيم والأساليب الأساسية - .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المالية

المبحث الثاني: اساسيات إدارة المخاطر المالية.



الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للتخطيط المالي



تمهيد:

يتعين على جميع المؤسسات والمنظمات والشركات الرائدة في مجال الأعمال أن تواكب التغيرات المستجدة وتواجهها بنجاح لضمان استمراريتها وبقائها. فمن خلال التكيف مع هذه التغيرات، تضمن هذه الكيانات نموها وتطورها. ولذا، يجب على كل من هذه الكيانات أن تبتكر طرقاً وأدوات تمكنها من مواجهة هذه التغيرات والاستفادة منها في نشاطها الاقتصادي.

يأتي التخطيط المالي كعامل حاسم في سير المؤسسة الاقتصادية، حيث يعد أحد الأسس الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسة. يُساهم التخطيط المالي في التنبؤ بالتحويلات القادمة وبالتالي تمكين المنشأة من رؤية أكثر وضوحاً للمستقبل، فضلاً عن أنه يعتبر أداة حيوية لتحقيق الأهداف ووضعها بشكل فعال. لذا، سنتناول في هذا الفصل أهم جوانب التخطيط المالي.

المبحث الأول: عموميات عن التخطيط المالي

يسعى التخطيط إلى تحديد كيفية استغلال الموارد المتاحة للمنشأة، بما فيها المورد المالي الذي جعل من الإدارة المالية تحتل الأهمية كبيرة في كافة أنواع المنشآت، كما أنه، في الوقت نفسه قد رتب على الإدارة المالية مسؤولية مواجهة ظروف ومواقف تتسم بالصعوبة والتعقيد، وذلك نتيجة للتطورات التي حصلت في الأساليب والأدوات المتاحة والمعتمدة في القرارات المالية، الأمر الذي فرض على هذه الإدارة إعطاء أهمية استثنائية لعملية التخطيط المالي.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط المالي

لوصول لمفهوم التخطيط المالي سيتم التطرق إلى تعريف التخطيط المالي والأهداف المرجوة من التخطيط المالي.

الفرع الأول: تعريف التخطيط المالي

التخطيط المالي هو نشاط متواصل ومستمر، وهو يؤشر كل من نمو المنشأة، أدائها، استثماراتها، واحتياجاتها للأموال خلال مدة زمنية محددة، التي يمكن أن تمتد إلى ثلاث أو خمس سنوات.¹

والتخطيط المالي هو استقراء لماضي الشركة من الناحية المالية ودراسة الحاضر والتنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية.

والتخطيط المالي هو العملية التي تحدد الوسيلة للحصول على الأموال بأقل التكاليف من مصادرها المتنوعة وبأيسر الشروط لصالح الشركة وتعدد مسار استخدامها واستثمارها بما يحقق أكبر العوائد وبأقل درجة مخاطرة.²

ويعرف التخطيط المالي بأنه النشاط الذي يساهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بطريقه ادارة افراد لحقوقهم المالية ويشمل التخطيط المالي مجموعة من الجوانب من اهمها اعداد الميزانية المالية والتخطيط للضرائب وتوفير المال وغيرها.³

¹ د.عدنان تايه النعيمي، د. ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار البازوري العلمية، الأردن، 2007، ص 169.

² دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار البازوري، الأردن، 2011، ص 33.

³ ايمان احمد يوسف، المهارات الإدارية وطرق تنميتها، دار ابن نفيس، الأردن، 2019، ص 90.

التخطيط المالي هو نوع من أنواع التخطيط يركز على الأموال، فهو يساعد في الإعداد للمستقبل حيث إن تقدير المبيعات والمصاريف التشغيلية الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.¹

التخطيط المالي هو أداة فعالة لتحسين استخدام الإمكانيات المادية، والوسائل المالية بأقصى درجة من الإنتاجية.²

ويقصد بالتخطيط المالي تنظيم الموارد الضرورية لسد حاجات التمويل وبشكل يحقق الأهداف المنشودة.³

انطلاقاً من التعريفات السابقة يمكننا القول بأن التخطيط المالي يعتبر أداة أساسية يجب الاعتماد عليها عند الاستثمار، أو بإمكاننا القول إنه يشكل الأساس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من التخطيط المالي

يسعى التخطيط المالي إلى تحقيق هدفين هما:⁴

ضمان توفير المال: هو الهدف الأساسي والأول من أهداف التخطيط المالي؛ إذ من المهم وجود مال كاف في الشركة؛ من أجل تنفيذ العديد من النشاطات والمهام، مثل الحصول على أصول طويلة الأجل، وتغطية المصاريف اليومية، وضمان وجود تمويل مالي في الوقت المناسب.

عدم استخدام موارد الشركة وإهدارها دون داعٍ هو الهدف الثاني للتخطيط المالي، والمرتبط بالتمويل الزائد للموارد الذي يتشابه مع نقص أو عدم كفاية المال في حالة وجود فائض مالي من المهم تطبيق التخطيط الجيد لاستثمار هذه الموارد المالية؛ من خلال الاستفادة منها بأفضل الطرق الممكنة، وتجنّب إهدارها الذي قد يؤدي إلى حدوث خسارة مالية كبيرة للشركة، ويتم تطبيق التخطيط المالي للمنشآت على مدة زمنية قصيرة أو طويلة.

المطلب الثاني: أهمية التخطيط المالي

¹ نوال بوعلام سمرّد، البورصة والاسواق المالية، دار اليازوري العلمي للنشر، الأردن، 2018، ص13 .
² معراج هوارى، بهناس عباس، احمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل عدم التاكّد والازمه الماليه، دار كنوز المعرفة، الاردن، 2012، ص32.
³ ربحي مصطفى عليان، عبد الحافظ سلامه، اداره مراكز مصادر التعلم، دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص69.
⁴ ايمن احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص90.

الإعداد الجيد لعملية التخطيط يوفر الأرضية الراسخة والصلابة لتعبئه الجهود والطاقات المتاحة للمنشأة واستخدامها الاستخدام الأمثل، وقد تزايدت أهمية التخطيط في الوقت الحاضر نتيجة للتغيرات الكبيرة والواسعة التي شهدتها كل من البيئة الخارجية منها بما تتضمنه من تشريعات، التطورات التكنولوجية وتعقدتها، أن لا تأكد في الاقتصاد العالمي، والكلفة المرتبطة بالاستثمار بالقوى العاملة، وزيادة الطلب على رأس المال.

إن البيئة الداخلية التي تتضمن الكفاءة التشغيلية، الهياكل التنظيمية، التكنولوجية المستخدمة، التنوع الحاصل في بيئة العمل، ومن أهم المزايا التي يمكن أن يوفرها التخطيط بشكل عام والتخطيط المالي على وجه الخصوص:¹

- مساهمته في تحسين قدره الشركة على التركيز ويوفر لها المرونة، إذ إن التركيز يسهل على المنشأة معرفة ما تريد عمله وتحديد احتياجاته، ومعرفة الحاجات زبائنها ورغباتهم والأسلوب الأمثل لتلبية تلك الحاجات والرغبات.
- يساهم في تحسين اتجاهات الفعل، إذ إنه يجعل المنشأة أكثر قدرة على تحقيق الميزة التنافسية، ويجنبها الوقوع في الفخ الرضا عن الذات، ويجعلها تبحث عن كل ما هو متميز.
- يؤدي إلى تحسين عملية التنسيق، حيث إن التخطيط يوفر الوقت والجهد وبذلك فإنه يساهم بإدارة الوقت بشكل أفضل.

- تسهيل عملية الرقابة، حيث إن التخطيط الجيد يساهم في تسهيل عملية الرقابة وزيادة فاعليتها، وذلك من خلال تمكينه للإدارة من قياس نتائج الأداء مع ما تم التخطيط له واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الانحرافات أن وجدت.

و أيضا:²

¹ د. عدنان تايه النعيمي، د. ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

² ايمان احمد منصور، الوجيز في الإدارة الناجحة، دار ابن نفيس، الطبعة الأولى، الأردن، 2020، ص 45.

- المحافظة على الأموال: هي تقدير التخطيط المالي للحاجات المناسبة أثناء التعامل مع المال مما يساهم في تجنب هدره وضيائه في حالات الأفراد الرأسمالي.
- المساعدة في اختيار الهيكل الرأسمالي المناسب: بالمشاركة في ترتيب الأموال ذات المصادر المتنوعة.
- يعد تخطيط المالي من الأمور الضرورية للاستفادة من مصادر المال في الأوقات المناسبة، إذ إن الأموال طويلة الأجل يتم الحصول عليها من أصحاب السندات والمساهمين، ويتم تحصيل الأموال متوسطه الأجل من المؤسسات المالية، أما القصيرة الأجل فهي الأموال الخاصة في المصارف التجارية.
- المساهمة في تمويل المشروعات: هي وضع التخطيط المالي لخطه تمويلية تساعد على تحديد كيفية استخدام الأموال الخاصة في المشروعات، والمعتمدة على المقارنة بين الاقتراحات المختلفة للاستثمار.
- المشاركة في النشاطات التنفيذية: هي دور التخطيط المالي في تحقيق النجاح أو الفشل لوظائف المنشآت، مثل التوزيع والإنتاج أثناء تطبيق الأعمال التجارية، من خلال الاعتماد على اتخاذ قرارات ماله صائبة تضمن تعزيز التمويل والتشغيل المناسبين.
- تعزيز الرقابة المالية: هو توفير التخطيط المالي لقاعدة أساسيه تساهم في فحص النشاطات المالية، من أجل المقارنة بين الإيرادات الفعلية والمقدرة، مع التكاليف التقديرية والفعلية.
- المساعدة على تجنب الأزمات التجارية: هي وسيلة من وسائل التخطيط المالي التي تقدم المساعدة للمنشآت، من أجل تجاوز أو تجنب الأزمات والمفاجآت التي تؤثر سلباً في بيئة العمل.
- الربط بين الحاضر والمستقبل: هو توفير متابعة للمتطلبات الحالية الخاصة في أموال المنشأة، مع المتطلبات المتوقعة في المستقبل، عن طريق وضع مجموعة من التوقعات والخطط التي تسعى لدعم نمو الشركة وتطور مبيعاتها.

المطلب الثالث: أنواع التخطيط المالي

تتمثل أنواع التخطيط المالي في ¹:

1- من حيث مدة الخطة :

أ- التخطيط طويل الأجل: يساعد التخطيط الطويل الأجل على وضع سياسات مالية التي في ضوءها يتم إعداد الخطط المالية صيره قصيرة الأجل وتتراوح الخطط المالية طويلة الأجل بين سنتين إلى عشر سنوات وتلعب طبيعة نشاط الشركة ودورهم في تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة المالية، وينصب في العادة التخطيط طويل الأجل على النواحي التالية:

- كيفية تنفيذ الخطط الاستثمارية.

- البرامج والأبحاث المتعلقة بالمنتجات الجديدة.

- المصادر الرئيسية للحصول على الأموال.

- كيفية سداد القروض المختلفة.

- إمكانية الاندماج مع الشركات الأخرى.

وعادة ما يصاحب الخطط المالية طويلة الأجل عددا من القوائم المالية والميزانيات التي تغطي فترات زمنية قصيرة الأجل والتي تعد ترجمة للأهداف والسياسات التي تشتمل عليها القطط المالية طويلة الأجل.

ب- تخطيط قصير الأجل: يعتمد على إعداد مجموعة من القوائم المالية تشتمل على النتائج المالية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة لا تتجاوز السنة وتشمل هذه القوائم على قائمة الميزانية النقدية التقديرية وقائمة الدخل التقديرية وقائمة الميزانية العمومية التقديرية.

كما أن التخطيط طويل الأجل أقل دقة ووضوح من التخطيط قصير الأجل لأن تنبؤا خلال المدة الطويلة يكون صعبا بينما في التخطيط قصير الأجل يكون التنبؤ سهلا.

¹ مجاهد الصديق عبد القادر محمد، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة ميدانية على القطاع المصرفي بالسودان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص 29.

2- من حيث درجة الشمول للخطة:

- أ- خطة شاملة: وتمتاز بتغطيتها لجميع نشاطات المشروع.
- ب- خطة جزئية: وتمتاز بتغطيتها لقسم واحد او نشاط واحد فقط من نشاطات المشروع.

3- من حيث استعمال الخطة:

- أ- خطة وحيدة الاستعمال: وهذا النوع يتصف بالاستعمال المؤقت حيث لا تستعمل إلا لمعالجة مشكلة طارئة.
- ب- خطة متكررة الاستعمال: وهذا النوع يتصف بالاستعمال الدائم للخطة وتمتاز بتسهيل تنفيذ العمل بالاضافة الى توفير النفقات.

المبحث الثاني: أساسيات التخطيط المالي

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في التخطيط المالي

من العوامل التي تؤثر على فعالية التخطيط المالي ما يلي:¹

- وضوح الأهداف.
- كفاءة الجهاز الإداري المخطط والمنفذ.
- توفر المعلومات اللازمة للخطة.
- مشاركة العاملين في إعداد الخطة.
- التكامل والتنسيق: التكامل يعني التوحيد بين الخطط النشاط المختلفة بحيث تعمل كلها ككل متكامل نحو تحقيق غرض واحد. أما التنسيق فهو تحقيق وحده الغرض أو التصرف، فالتكامل نحتاج إليه في مرحلة إعداد الخطة، أما التنسيق ففي مرحلة تنفيذ الخطة.
- المرونة: أي أن تناسب الخطة وتتماشى مع الظروف ويمكن تعديلها إذا اقتضت الظروف.

¹ نفس المرجع السابق، ص 32

بالإضافة الى عوامل أخرى متمثلة في: ¹

- الطاقة الإنتاجية المتاحة للمشروع: ويقصد بها إجمالي إنتاج المشروع في حال العمل بأقصى كفاءته ممكنة من حيث الآلات والعمال.

- سياسات الائتمان ومن من أمثلتها: (البيع بالتقسيط، البيع الآجل، الخصم الكمي والنقدي).

- سياسات التمويل: وهي السياسات التي تتبعها الشركة في تمويل احتياجاتها المالية مثل سياسه الاقتراض، والتمويل عن طريق الأرباح المحتجزة، وزيادة رأس المال.

- سياسات العائد: وهي تلك السياسات التي تتبعها الشركة بخصوص الأرباح من حيث توزيعها ومقدار التوزيع أم عدم توزيعها.

- درجه كفاءه الشركة في مقابله طلبات العملاء المتزايدة: وهي قدره الشركة على توفير أو تغذيه احتياجات عملائها في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالمواصفات المطلوبة.

- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في الحالة الاقتصادية السائدة والمتوقعة من تضخم وركود ومستوى الدخل وغيرها.

- العوامل الاجتماعية: وتشمل على تغيير أذواق المستهلكين ومدى إشباع احتياجاتهم من إنتاج المشروع والظروف والعلاقات الاجتماعية.

- العوامل السياسية: ويقصد بها مدى الاستقرار السياسي والأمني.

- العوامل القانونية: وهي تلك العوامل التي يتم اتخاذها لأداره وتوجيهها أمر معين مثل قوانين الاستثمار والضريبية.

المطلب الثاني: مراحل عملية التخطيط المالي ²

¹ يامن جميل كلاب، واقع التخطيط المالي في الشركات المفعلة في اتحاد المقاولين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2015، ص10
² عدنان تايه النعيمي، د. ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص175.

يتحمل التخطيط المالي مسؤولية تخصيص الموارد المتاحة للشركة وتوزيعها بين الأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة، التي تضمن تعظيم قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية. وفي هذه الفقرة سوف نستعرض بشكل موجز خطوات الأساسية لعملية التخطيط المالي وكما يلي:

أ- تحليل الأداء السابق للشركة :

حيث تساهم هذه الخطوة، باعتبارها الخطوة الأولى في عملية التخطيط المالي، في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في الأداء المالي للسنة أو السنوات السابقة، واكتشاف العلاقة بين عناصر القوة والضعف وبين المتغيرات المالية المختلفة.

ب- تحليل المزايا التشغيلية للشركة:

تفيد هذه الخطوة في التعرف على المزايا التشغيلية المقارنة، حيث إنها تسعى إلى تحليل المنتج أو الخدمة التي تقدمها الشركة، وكذلك تحليل الأسواق التي تعمل ضمن إطارها، وتحليل طبيعة المنافسة السائدة في القطاع الذي تعمل الشركة ضمن إطاره، وأخيرا تحليل المخاطر التي يمكن أن تكون تامة في كل من القرارات الاستثمارية والتمويلية.

ج- تحديد متطلبات الاستثمار وبدائله:

واستنادا لهذه الخطوة يتم تحديد الاحتياجات المالية لتلبية استثمارات المنشاه وتعزيز نموها، كما انها تساهم في تحديد البدائل الاستثمارية المتاحة وتبويبها حسب الاولوية.

د- التنبؤ بإيرادات الشركة ونفقاتها:

تعتمد هذه الخطوة على الربط الموضوعي بين قرارات الشركة في مجال الاستثمار ومقسوم الأرباح بين الإيرادات المتوقع تحقيقها والنفقات المتوقع أن تترافق مع تلك الإيرادات، وهذا يتم عن طريق إعداد قائمة الدخل التقديرية.

هـ- تحليل البدائل الماليه:

ويقصد بهذه الخطوة من خطوات التخطيط المالي أن تقوم الإدارة المالية بتقييم كافة البدائل المالية المتاحة، سواء كانت تلك البدائل في مجال الاستثمار قصير الأجل أم طويل الأجل، وكل ذلك يجب أن يتم ضمن إطار محددات السياسة المالية.

و- اختيار الأدوات المناسبة لتوفير الاموال:

حيث يجب تحديد ما هو مناسباً من أدوات ووسائل يمكن للشركة اعتمادها لتوفير الأموال لتغطيه بدائلها الاستثمارية. وعند القيام بتحديد الأدوات المناسبة للتمويل لا بد أن يتم أن أخذ كل من الكلفة والمخاطر بعين الاعتبار.

ز- تحليل العواقب المحتمله للخطة الماليه:

أي تحليل ما يمكن أن يتمخض أنه تطبيق الخطة المالية من عواقب أو نتائج وذلك من أجل تحديد انعكاسات تلك العواقب والنتائج على بقاء الشركة واستمرارها على المدى البعيد.

ح- تقييم درجه الانسجام في الخطة الماليه:

وتضمن هذه الخطوة التأكد بأن الخطة المالية تنسجم وتتناغم من الخطة الاستراتيجية للشركة وأنها تتكامل معها وتساهم في تحقيق الأهداف.

المطلب الثالث: ادوات التخطيط المالي

هناك العديد من الأدوات المتاحة للتخطيط المالي.

هذه أهم أدوات التخطيط المالي:

الفرع الأول: التنبؤ بالاحتياجات التمويلية

هناك أداتان أساسيتان للتنبؤ بالاحتياج هذه التمويلية هما طريقة نسب الميزانية إلى المبيعات وطريقه التحليل الانحداري:

طريقة نسب الميزانية الى المبيعات:

تعتمد طريقه نسب الميزانية إلى المبيعات للتنبؤ بالاحتياجات التمويلية للشركة على أن هنالك علاقة جوهريه ما بين مبيعات الشركة وعناصر الميزانية.

عناصر الميزانية هي:

-الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية.

-جانِب الموجودات: يعني أن زيادة المبيعات تتطلب زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في رأس المال العامل بجميع بنوده من حسابات مدينة ومخزون ونقدية.

-جانِب المطلوبات: يعني الزيادة في مستوى المبيعات يتطلب ارتفاع مستوى الحسابات الدائنة (مديونية الشركة للموردين) وفوائد وضرائب. هذه الزيادة تعتبر مصدرا مهما لتمويل الزيادة في المبيعات، ففي حال انخفضت المبيعات فإنه سيحدث انخفاضاً في مستوى عناصر رأس المال أيضاً.

نستنتج مما تقدم أنه توجد عناصر في الميزانية تتغير بصورة مباشرة مع التغير في المبيعات هذه العناصر هي النقد، الحسابات المدينة، والمخزون على جانب الموجودات، أما الموجودات الثابتة فإنها لا تتغير بصورة مباشرة مع التغير في المبيعات.¹

من الممكن التعبير عن طريقة نسب الميزانية إلى المبيعات باستعمال معادلة جبرية:

$$FR = \Delta S \left[\frac{L}{S} - \frac{A}{S} \right]$$

FR : الاحتياج المالي للشركة.

¹ محمد غياث شيخة، التمويل، دار رسلان للنشر، دمشق، سوريا، 2021، ص45.

ΔS : التغير في المبيعات.

L/S : نسبة المطلوبات الى المبيعات.

A/S : نسبة الموجودات الى المبيعات.

إذا كانت سياسة التمويل للشركة معروفة فإن هذا المبلغ يجري تمويله بالدين والملكية حسب نسبة الدين إلى الموجودات المحددة. ويجب تلبية احتياجات التمويل بالملكية من الأرباح المحتجزة، ويتم حساب الأرباح المحتجزة بالطريقة التالية:

$$RE = b[E(S)]PM$$

RE : الأرباح المحتجزة.

PM : هامش الربح صافي.

$E(S)$: المبيعات المتوقعة.

b : معدل الاحتجاز الأرباح.¹

طريقة التحليل الانحداري:²

يفترض هذا الأسلوب وجود علاقة ثابتة بين حجم المبيعات وحجم الاستثمار في الأصول، إنه يصلح للتنبؤ بالاحتياجات المالية في المدى القصير والمدى الطويل على السواء، إضافة إلى إمكانية استخدامه في المؤسسات الصغيرة التي تعاني من تقلب في مبيعاتها.

متطلبات استخدام أسلوب تحليل الانحدار: تتمثل هذه طلبات فيما يلي :

- تحديد قيمة كل بند من بنود الميزانية، ورقم المبيعات لعدة سنوات سابقة.

- تحديد رقم المبيعات المستهدفة خلال الفترة التي تعد فيها الميزانية التقديرية.

¹ محمد ايمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الإصدار الثالث، الطبعة السابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 62، 61، 60
² قاشي يوسف، ابركان محمد، أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة Divindus -dmc - Bouira، دراسات اقتصادية، المجلد 16: العدد: 01 ، 2022 ، 106-107.

- تصوير العلاقة بين كل بند من بنود الميزانية خلال السنوات السابقة والمبيعات بيانياً، وتحديد الخط الذي يمثل العلاقة بينهما.

- استنتاج القيمة المتوقعة لكل بنود الميزانية من الرسم البياني الذي يوضح العلاقة السابقة الموجودة بينه وبين رقم مبيعات.

خطوات التنبؤ باستخدام تحليل الانحدار: تمر عملية التنبؤ باستخدام أسلوب تحليل الانحدار بعدة خطوات، بهدف الوصول إلى تحديد الاحتياجات المالية المؤسسة، ويمكن تلخيص هذه الخطوات كما يلي:

الخطوة الأولى: توفير بيانات إحصائية عن رقم المبيعات عن عدة سنوات سابقة، وما كان عليه كل بند من بنود ميزانية التي لها علاقة مع المبيعات في تلك السنوات.

الخطوة الثانية: إيجاد العلاقة (معامل الانحدار) بين المبيعات وبين كل من البنود السابق الإشارة إليها، وعلى أساس هذه العلاقة، يتم تقدير قيمة كل بند من هذه البنود، أما بالنسبة للبنود التي ليس لها علاقة مع المبيعات تظل كما كانت عليه في الميزانية السابقة.

الخطوة الثالثة: تصور الميزانية العمومية المتوقعة وحساب الاحتياجات المالية أو الفائض المتوقع خلال الفترة المقبلة.

الفرع الثاني: تحليل التعادل

في معظم الأحيان تكون العلاقة بين عدد الوحدات المنتجة والتكاليف الإجمالية لها علاقة خطية، كذلك العلاقة بين عدد الوحدات المنتجة أو المباع والإيراد الكلي، فإذا ما زادت التكلفة عن الإيراد ينتج عن ذلك خسارة، أما إذا زاد الإيراد عن التكلفة فإن ذلك يعني تحقيق ربح، وفي الحالة التي تتساوى فيها التكلفة مع الإيراد فإن ذلك يعني عدم تحقيق ربح أو خسارة وتسمى هذه الحالة بنقطة التعادل **break even point** والتي يتقاطع عندها الخط المستقيم الذي يمثل التكلفة الكليه مع الخط المستقيم الذي يمثل الإيراد الكلي، فهي بذلك تمثل النقطة التي تعبر عن الحجم أو الكمية التي تغطي فيها التكاليف الكلية (ثابتة ومتغيرة)، وتسمى أيضاً بنقطة التوازن.

وبذلك فإن تحليل التعادل يساعد في تحديد حجم الوحدات المنتجة أو المباعية، أي تحديد حجم المبيعات الذي يجعل المنتج استثماراً مربحاً. ويهدي في تحليل التعادل إلى إيجاد النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية

$$TC = TR. \text{ أي}$$

ويستخدم تحليل التعادل في تخطيط الإنتاج أو الخدمات حيث إلى تحديد عدد الوحدات (حجم المخرجات أو مستوى النشاط) الذي تتساوى فيه الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية وبذلك فهو يهدف إلى تقدير الأرباح المحتملة أو الخسائر المحتملة لمنتج ما.¹

الفرع الثالث: الموازنات التقديرية

إن الميزانية التقديرية هي عبارة عن خطة قائمة تبين النتائج المتوقعة معبراً عنها بالبلغ الأرقام. وقد يشار إليها كبرنامج رقمي. وعادة ما تأخذ شكل المدخلات أو المخرجات أو الموارد المستخدمة مفصله حسب النتائج التي تسفر عنها أعمال المنظمة. وهي تندرج تحت الخطط قصيرة الأجل، وهي من الوسائل التخطيطية والرقابية معاً، وقد تكون جزئية أو كاملة تشمل كافة الأنشطة وقد تكون على شكل مبالغ مالية، أو ساعات عمل، أو وحدات إنتاج، أو ساعات عمل الماكينات. والميزانيات التقديرية لا تتعلق بالنواحي المالية فقط، وإنما قد تغطي أوجه النشاط لمشروع كلها أو أي جزء منها. والكثير من الميزانيات التقديرية تظهر على شكل وحدات وليس دنانير أو دولارات مثل: الميزانية التقديرية للمبيعات، والميزانية التقديرية للمشتريات، والميزانية التقديرية للإنتاج والميزانية العمومية التقديرية، والميزانية التقديرية للقوى العاملة... إلخ.

والميزانية التقديرية تحدد أهداف كل نشاط من نشاطات المشروع، ولهذا تكون الميزانيات التقديرية مفصله نسبياً، وتطبق على فترة زمنية معينة، مع تقسيم المعلومات داخلها إلى فترات زمنية أقصر. وتستخدم الميزانيات التقديرية

¹ عيد احمد ابو بكر ووليد اسماعيل السيفو، مبادئ التحليل الكمي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص09.

على نطاق واسع للأغراض الرقبية مما جعل الكثير ينظر إليها كإداة من أهم أدوات الرقابة. لكن تكون أداة التخطيط الأساسية في الكثير من المشروعات، لأن إعدادها يجبر المشروع على التفكير بالمستقبل.¹

وتعرف الموازنة التقديرية بأنها: أداة تخطيط توضع في صوره كمية أو رقمية لوجه معين من أوجه نشاط المشروع. توضع في التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تسود في المستقبل عند مستوى نشاط معين.

وتعتبر مؤشرات الخطة الواردة في هذه الموازنات بمثابة معايير رقبية، يتم على ضوءها الحكم على مدى التقيد بالخطط الموضوعه؛ ذلك لأن الميزانيات التقديرية هي أداة تخطيط ورقابة.²

¹ ضرار العتيبي، العمليه الاداريه، الدار اليازوري العلميه للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص99.

² محمد الفاتح البشير المغربي، الاداره الماليه، دار النشر للجامعات، الفاهره، 2014، ص103.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل التمسنا جانب التخطيط المالي، بحيث بدأنا بالعموميات عرضنا من خلالها عدة تعاريف والأهداف المرجوة من التخطيط المالي وكذلك الأهمية، ثم انتقلنا لأنواع التخطيط المالي، بعد ذلك تطرقنا إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في التخطيط المالي، بعدها قمنا بالتكلم عن مراحل التخطيط المالي، وأخيرا تحدثنا عن أدوات التخطيط المالي.

مما سبق توصلنا إلى أن التخطيط المالي أهم مجال من بين مجالات التخطيط، وهو ركيزة في المؤسسة من خلاله يتم التعرف على المسار المالي للمؤسسة ويساعد بشكل كبير في التعامل مع ما هو غير متوقع وأيضا إيضاح الوضع المالي للمؤسسة.



الفصل الثاني
إدارة المخاطر المالية - مفاهيم وأساليب
أساسية -



تمهيد:

تسعى المؤسسات الإقتصادية دائما لتحقيق النجاح والمحافظة على استمراريتها، وذلك يتم من خلال تحقيق أهدافه المرجوة، لكن لا ننسى أنه دائما وعبر مسيرة المؤسسة لا بد من مواجهة مشاكل عديدة تؤثر على مسارها، ومن أهم هذه المشاكل يوجد مخاطر مالية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة المالية للمؤسسة والتي تؤكد هذه الأخيرة عمود أساسيا للمؤسسة، لذا أصبحت المخاطر المالية من أولويات المؤسسة و من الأمور الضرورية لها، وذلك للاهتمام الدراسة الخطر المالي، معرفة مصدره و محاولة تقليل الخسائر، عن طريق ال تحكمي فيه باستخدام الوسائل الكفيلة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المالية

المطلب الأول: نشأة و مفهوم إدارة المخاطر المالية :

الفرع الأول: نشأة المخاطر المالية:

لقد بدا الاتجاه العام للاستخدام الراهن لمصطلح أدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات، حيث أشير إلى هذا المصطلح في مطبوعات هارفرد بيزنس ريفيو عام 1956، طرح المؤلف آنذاك فكرة ثورية وهي لا بد من شخص بداخل المنظمة أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر.

يعود تاريخ أدارة المخاطر إلى عام 1931، حينما قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابعا لها لهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء ونشر الأخبار والمعلومات موضع الاهتمام لكي يطلع عليها مشتري التأمين المؤسسي. في عام 1950 تم تأسيس رابطة مشتري التأمين القومية التي تحولت لاحقا إلى جمعية الأمريكية لأدارة التأمين عام 1955.¹

وفي عام 1969، تم تغيير اسم مجلة الجمعية من مشتري التأمين الوطني إلى إدارة المخاطر، وفي عام 1975 تم تغيير اسم الجمعية إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين RIMS، وظهر أقدم الإشارات إلى مفهوم إدارة المخاطر في مقال بقلم مرسل كالأجر في هارفرد بيزنس ريفيو في عام 1998، Outreville. وبهذا يمكن القول: إن مصطلح إدارة المخاطر ظهر فعلي في منتصف القرن ال 20. وهي فترة كافية من أجل تحقيق تطور نظري كبير في هذا الموضوع.²

الفرع الثاني : مفهوم إدارة المخاطر المالية:

قبل التطرق لمعرفة إدارة المخاطر المالية لابد من معرفة أولا بعض المصطلحات :

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد إدارة شركات بنوك،الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008، ص46-47.
² تم الاطلاع بتاريخ 2023/04/12 https://www.aleqt.com/2021/02/06/article_2027526.html

تعريف الخطر: لا يوجد تعريف واحد للخطر، بل إنه يوجد عدة تعريفات وذلك باختلاف آراء المتخصصين ومن بين أهم تعريف مايلي:

- الخطر هو الانحراف الحاصل في الأحداث التي تقع خلال فترة زمنية معينة في موقع معين.¹

الخطر، وهو حالة احتمالية إذا تحققت، تحدث ضرراً، وهو عدم معرفة الأكيدة بنتائج الأحداث، في الشك وفي النتائج هو قوام ومفهوم الخطر.²

تعريف إدارة الخطر: لإدارة الخطر العديد من التعاريف نأخذ من بينها:³

- تعريف سلامة عبد الله لإدارة الخطر: يقصد بها التوصل إلى وسائل المحددة للتحكم في الخطر، والحد من تكرار تحقق حدوثه، والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر أو مديره كل ذلك بأقل تكلفة.

- تعريف ممدوح حمزة: حيث يرى أن إدارة الخطر تعني الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وتصنيفها، وقياسية، ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة.

تعريف المخاطر:

المخاطر هي الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة الاستراتيجية والتشغيلية والمالية.⁴

المخاطر هي احتمال الخسائر نتيجة أحداث مثل تغيرات في أسعار السوق. وأحداث قليلة احتمال الحدوث ولكنها قد يترتب عليها خسارة عالية مزعجة بشكل خاص بسبب أنها لا تكون متوقعة في الغالب.⁵

¹ يوسف جسيم الطائي وآخرون، إدارة الخطر و التأمين، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص15.

² محمد الفاتح محمود، إدارة المنشآت المالية، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، 2016، ص 295.

³ عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009، ص47.

⁴ FMAC, Enhancing Shareholder Wealth by Better Managing Business Risk, IFAC, 1999, p 6.

⁵ كارين أ هورشر، اساسيات إدارة المخاطر المالية، ترجمة: عطا الله وارد خليل، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 20.

المخاطر المالية :

المخاطر المالية هي عملية تتناول عدم اليقين الناتج من الأسواق المالية وتتضمن تقدير المخاطر المالية التي تواجه المنظمة ووضع استراتيجيات إدارية متفقة مع الأولويات والسياسات الداخلية.¹

يعرف بأنه إمكانية حدوث انحراف مستقبلي يؤدي إلى اختلاف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. أو هو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتم اتخاذه في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.²

بالنسبة (Vaughan 1997)، يعرف المخاطرة المالية بأنها العلاقة بين فرد (أو منظمة) وأصل (أو هدف دخل) يمكن أن يتم فقده أو تضرره. ولكي تكون المخاطرة مالية، يجب أن تتوفر ثلاثة عناصر:

- 1- فرد أو منظمة معرضة للخسارة.
- 2- وجود أصل أو دخل يؤدي إلى خسارة مالية في حالة تدميره أو فقده.
- 3- وجود خطر قد يسبب الخسارة.³

إدارة المخاطر المالية:

تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها "إدارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث تلك الخسائر أو الأثر المالي لها، التي تقع إلى الحد الأدنى.

تعرف إدارة المخاطر المالية بأنها العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، ذلك بقصد قضية هذه العلاقة. يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابها.⁴

¹ نفس المرجع السابق، ص 21.

² عبد الكريم قندوز، التحوط واداره الخطر، دار اي للنشر والتوزيع، بريطانيا، 2018، ص 25.

³ Benoit A. Aubert, Mesures intégrée du risque dans les organisations, Québec, montrial, 2004, page 16.

⁴ خليل غربي، محفوظ جبار، إدارة المخاطر المالية و دورها في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج sherrod، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد: 01، المجلد: 05، 2022، ص 41.

تعرف إدارة المخاطر المالية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها.¹

إدارة المخاطر المالية هي عملية للتعامل مع حالات عدم اليقين الناتجة عن الأسواق المالية. وهو ينطوي على تقييم المخاطر المالية التي تواجه المنظمة وتطوير استراتيجيات الإدارة بما يتفق مع الأولويات والسياسات الداخلية. قد توفر معالجة استباقية المخاطر المالية للمؤسسة ميزة تنافسية. كما أنه يضمن أن الإدارة، والعناصر التشغيلية، وأصحاب المصلحة، ومجلس الإدارة متفقون على القضايا الرئيسية للمخاطر.²

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر المالية:³

هنالك العديد من الأهداف المهمة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أولاً: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر.

ثانياً: الأهداف التي تلي تحقق الخسائر.

الفرع الأول: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر

في أي منشأة هناك العديد من الأهداف لأدارة الخطر التي تسبق تحقق الخسائر، وأهم هذه الأهداف هي:

الاقتصاد، تخفيض القلق، مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة، وسيتم تناولها كما يلي:

- الاقتصاد:

ويعني ذلك أن المنشأة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، وهذا يتضمن تحليل لمصرفات الأمان، أفساط التامين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف أداره الخطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.

¹ كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، العدد: 03، المجلد: 11، 2021، ص 439 .

² Karen A. Horcher, Essentials of financial risk management, john wiley, Canada, 2005, p 3.

³ عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، اداره الخطر والتامين، دار اليازوري العلمي، عمان، الاردن، 2009، ص50-53.

- تخفيض القلق:

حيث إن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلقا كبيرا أو خوفا لمدير الخطر، فمثلا الخوف من قضية كبيرة ومركزة من سوء المنتجات يمكن أن تسبب خوفا كبيرا لمدير الخطر، ومدير الخطر يحاول أن يخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة، وهذا هدف أكثر تعقيدا.

- مقابله للالتزامات الخارجية المفروضة:

هذا ما يعني أن المنشأة يجب أن تفضي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشأة بتوفير وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار .

الفرع الثاني: الأهداف التي تلي تحقق الخسارة

تتمثل الأهداف التي تلي الخسارة فيما يلي:

- بقاء المنشأة:

يعني بقاء المنشأة بعد تحقق الخسارة، حيث يمكن للمنشأة على الأقل أن تعيد جزءا من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة إذا أرادت الاستمرار، حيث تستهدف إدارة الخطر إلى وضع حد أقصى للتكاليف التي يتعرض لها المشروع والتي تهدد بقاءه إذا زادت عن ذلك.

- استمرارية عمليات:

في بعض المنشآت فإن القدرة على الممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من أهم الأهداف حيث تفقد المنشأة جزءا من عملائها ومورديها وتقل قدرتها التنافسية، بمعنى ضمان استئناف المنشأة لعملياتها بكل طاقتها لإنتاجية بعد تحقق الحادث، حيث تكون فترة التوقف قصيرة جدا.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية :

الفرع الأول: مخاطر الائتمان credit risk

السلطة النقدية في هونغ كونغ تعرف المخاطر الائتمانية على أنها "المخاطر التي قد يفشل فيها المقترض أو الطرف الثاني في تنفيذ التزامه". ويوجد نوعان رئيسيان من المخاطر الائتمانية، وهما مخاطر تخلف السداد المؤكد ومخاطر انتشار الائتمان.

1- مخاطر تخلف السداد: هو المخاطرة بعدم قدرة المدين على تلبية التزاماته المالية.

2- مخاطر انتشار الائتمان: هو الاختلاف الزائد في العائد المطلوب عن السعر الخالي من المخاطرة المطلوب من السوق لتحمل التعرض لمخاطر ائتمانية مفترضة معينة.¹

الفرع الثاني: مخاطر السيولة Liquidity Risk

يمكن تعريف مخاطر السيولة على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن نقص النقد أو ما يعادله، أو بشكل أكثر تحديداً، مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم القدرة على الحصول على تمويل بمستويات معقولة اقتصادياً.²

الفرع الثالث: مخاطر السوق Market Risk

مخاطر السوق هي المخاطرة الناجمة عن تحركات السوق التي تؤثر سلباً على المحفظة. وتشمل ما يلي:

- مخاطر تقلب الأسعار
- مخاطر سعر الفائدة
- مخاطر العملة³

¹ Hong Kong Institute of Bankers, credit risk management, 2012, p10.

² Erik Banks, liquidity risk, 2nd edition, 2014, P 4.

³ Amanat Hussain, Managing Operational Risk in Financial Markets, 2000, P 77.

الفرع الرابع: المخاطر التشغيلية Operational Risk

قام JPMorgan chase بتعريف المخاطر التشغيلية بكل بساطة على النحو التالي "مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العملية أو النظام، في العوامل البشرية أو الأحداث الخارجية." وعرف بنك deutsche المخاطر التشغيلية "بأنها احتمال الفشل فيما يتعلق بالموظفين والمواصفات التعاقدية والتوثيق والتكنولوجيا والبنية التحتية والكوارث والتأثيرات الخارجية وعلاقات العملاء."¹

المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر المالية

المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر المالية²

مع تطور إدارة مخاطر المالية كمجال وظيفي خاص بالإدارة، ثم توجيه اهتمام متزايد لصياغة قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، وهناك ثلاث قواعد أساسية لإدارة مخاطر المالية، تتحكم هذه القواعد إلى حسن الإدراك والفطرة، وتتمثل في:

- القاعدة الأولى: لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته

تعتبر هذه القاعدة أهم قاعدة لإدارة المخاطر، تفيد هذه القاعدة في تحديد حجم الخسارة الممكن تحملها وتشجع على نقل المخاطر إذا زادت عن حجم معين. كما تفيد أيضا في تحديد أي طرق يمكن اللجوء إليها في الوقت المناسب.

¹ Phillippa X. Giriling, Operational Risk Management, 2010, P 3.

² طيب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017، ص32.

- القاعدة الثانية: فكر في الاحتمالات

إن تحديد الطريقة المثلى لإدارة المخاطر المالية تقتضي ضرورة معرفة احتمال تحقق الخطر، وأقصى خسارة محتملة، وأخذ ذلك في الحسبان. لذلك فإن الغرض من هذه القاعدة هو عدم إهمال المخاطر التي احتمال وقوعها ضئيلاً جداً لأنها إذا وقعت قد تحدث أضراراً جسيمة بالمؤسسة.

- القاعدة الثالثة: لا تخاطر بالكثير مقابل القليل

وفق هذه القاعدة يتوجب عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة مخاطر يحتمل تحققها مقابل توفير تكاليف نقل المخاطر، لذلك فإن هذه القاعدة تسيّر في اتجاهين:

الاتجاه الأول: عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة مقارنة بتكلفة نقل مخاطر.

الاتجاه الثاني: يجب الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة مقارنة بتكلفة نقل المخاطر.

المطلب الثاني: اساليب و خطوات إدارة المخاطر المالية**الفرع الأول: اساليب التعامل مع المخاطر**

هناك على العموم ثلاثة اساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة، هي:

1- تجنب المخاطر:

يرفض الفرد أول المنشأة أحياناً قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل

ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة. ومن الأمثلة على ذلك

في مؤسسات مالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية.

2- تقليل المخاطر:

أما في هذا الأسلوب، فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر، تقوم بـ:

- رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً.

- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

3- نقل المخاطر:

إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدى استعداداً لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة، العنصرين التاليين:

- اقتسام المخاطرة:

يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (إي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل)

- التحوط:

يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

فهذه خمسة استراتيجيات مستخدمة لإدارة المخاطر.¹

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر المالية

تقوم إدارة المخاطر على مجموعة من الخطوات الأساسية، والتي تلعب دوراً هاماً في مواجهة المخاطر والمتمثلة فيما

يلي:

أولاً: تحديد المخاطر وتوصيفها:

1- تحديد المخاطر:

يهدف تحديد المخاطر إلى تحديد تعرض الشركة لعدم التأكد، وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق التي

تشارك فيه، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم

¹ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 50-51.

لأهداف المؤسسة الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

يجب أن تتم عملية تعريف المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمؤسسة وكذلك تعريف جميع الأخطار الناجمة عن تلك الأنشطة، كذلك يجب تحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها.

2- وصف المخاطر :

يهدف وصف المخاطر إلى عرض الأخطار التي تم تعريفها بأسلوب منهجي، مثلاً، باستخدام جدول، ويمكن استخدام جدول منفصل لوصف المخاطر لتسهيل عملية وصف وفحص الأخطار، واستخدام أسلوب مصمم بطريقة جيدة ضروري للتأكد من إجراءات تعريف، و وصف وفحص الأخطار بطريقة شاملة، وإذا أخذنا في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر متضمنها الجدول، يصبح من الممكن إعطاء الأولوية للأخبار الرئيسية والتي تحتاج إلى تحليل بطريقة أكثر تفصيلاً.

ثانياً: قياس المخاطر

إن كل نوع من المخاطر لا بد من النظر إليه بأبعاده الثلاثة، وهي: حجمه، مدته، و احتمالية حدوثه، والقياس الصحيح للمخاطر الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية إذا يعتبر القياس الكمي من التحديات الهامة التي تواجه إدارة المخاطر الحديثة.

هناك العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس التعرض للمخاطر بالمنشأة، و تتعدد تلك الطرق والمقاييس بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالمنشأة، إضافة إلى طبيعة نشاط المنشأة(منشأة أعمال أو مؤسسة مالية مثلاً).

لكن نرى أن أشهر التقسيمات التي تناولها الباحثون في مجال نظرية المالية بشكل عام وخصوصاً في مجال المخاطر وإدارة المخاطر هو تقسيم أشار إليه ((Banks and Dunn 2003، حيث يقسمان تلك المقاييس إلى قسمين: مقياس ذاتية ومقاييس رياضية (موضوعية).

نتناول فيما يلي أهم تلك المقاييس:

1- المقاييس الرياضية :

يمكن استخدام مجموعة من المقاييس الرياضية لتقدير المخاطر، وهي :

الإحصائية.

التحليلية.

السيناريوهات.

القيمة المعرضة للخطر (VAR).

أقصى خسارة.

2- المقاييس الذاتية: (الكيفية)

هناك أوقات عندما لا يمكن استخدام المقاييس الرياضية لقياس التعرض للمخاطر. قد يحدث ذلك عندما تفشل الصيغ في الوصف بشكل كافي ما قد يحدث في ظروف سوقية مختلفة أو عندما لا يكون هناك ما يكفي من المعرفة حول سلوك الأصل أو السوق أو العملية. إذا لم تتمكن الشركة من قياس المخاطر "بدقة" ، فلا ينبغي أن تحاول إقناع نفسها بأنها قادرة على ذلك. لذا يُرى في أن استخدام نهج ذو طابع ذاتي - باستخدام التجربة والحدس لتطوير تقدير لما قد يحدث - هو أفضل بكثير. على سبيل المثال ، قد يدرك البنك أنه عندما يصل حجم المعاملات إلى عتبات محددة (أقصى) ، فإن المخاطر الإضافية للعملية تنشأ من إجهاد النظام وأخطاء البشر في التأكيدات ، وما إلى ذلك - وبالتالي قد يقدر تعرضه بناءً على هذه الخبرة بدلاً من صيغة أو توزيع.

ثالثا: التعامل مع المخاطر (معالجة المخاطر)

بعد العملية السابقة، تأتي الخطوة الموالية، وهي معالجة المخاطر، حيث أن هنالك مجموعة من الطرق لتحقيق ذلك وهي:

- تجنب المخاطر.
- تقليل المخاطر.
- نقل المخاطر.

مع ملاحظة أن ينبغي استخدام الطريقة الأنسب حسب طبيعة الخطر الذي تواجه المنشأة، وحسب الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وكذا حجم المخاطر التي لدى المؤسسة استعدادا ل تحملها كما يجب عند معالجة المخاطر.

رابعا: الرقابة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر:

الرقابة الفعالة أداة أساسية لإدارة مخاطر، وتتخذ عادة ثلاث أشكال رئيسية:

1. الرقابة الداخلية أو الضبط: بمعنى الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة.
2. المراجعة الداخلية: أو الفحص الداخلي النظامي للعمليات مختلفة للتأكد من إنطباقها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعية، وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها.
3. المراجعة الخارجية: وهي التي تقوم جهة خارجية بما لتقييم أداء المصرف وانطباقه مع القوائم والضوابط المعتمدة. كما تتطلب إدارته المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير والمراجعة للتأكد من التعرف الفعال على الأخطار وفحصها، وإن إجراءات التحكم في المخاطر الملائمة قد تم اتخاذها، ويجب إجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين، ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير، ويجب تذكر أن المؤسسات ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة، لذلك يجب التعرف على التغيرات في المؤسسات وعلى البيئة التي تعمل فيها، وأنه تم عمل التعديلات الملائمة للنظم.

يجب أن تتأكد عملية الرقابة من تطبيق إجراءات التحكم المناسبة على أنشطة المؤسسة، وأن الإجراءات قد تم فهمها واتباعها.¹

المطلب الثالث: أدوات ادارة المخاطر المالية

الفرع الأول: الطرق الإحصائية²

توجد عدة طرق إحصائية لحساب وقياس المخاطر المالية، سنحاول تسليط الضوء على أهمها:

أولاً: المدى

يعرف المدى على أنه الفرق بين أعلى قيمة محتملة للمتغير المالي وما بين أدنى قيمة محتملة له، حيث أن ارتفاع المادة يشير لانتشار احتمالي وبالتالي، ارتفاع المخاطر المرافقة لهذا المتغير.

$$\text{المدى} = \text{أعلى قيمة} - \text{إدنى قيمة}$$

ويعود المنطق خلف استخدام مدى لقياس المخاطرة إلى حقيقة أن إنتشار قيم المتغير المالي على نطاق واسع (مدى أكبر) تزيد من الاحتمالات يمكن أن تتخذها قيم متغير في المستقبل، وهذا بدوره يزيد من حالة عدم تأكد، وبالتالي تزيد المخاطرة.

ويعاب على أسلوب المدى، كمقياس للمخاطر المالية أنه لا يستخدم كل البيانات المتاحة عن التدفقات النقدية. حيث أنه يتأثر بالقيم الشاذة بشكل واضح، وأنه يعتمد على أعلى قيمة وأدنى قيمة فقط، وبالتالي لو حدث أن انخفضت قيمة المتغير المالي في إحدى السنوات بشكل كبير جداً، أو أنه ارتفعت لسبب استثنائي في سنة معينة، حينها، ستكون قيمة المدى كبيرة لتعكس مخاطرة أكبر للمتغير المالي، وهذا الشيء قد يكون بعيداً في بعض الأحيان عن الحقيقة.

ثانياً: التوزيعات الاحتمالية:

¹ نفس المرجع السابق

² قرناش هواري، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، كلية الاقتصاد، 2021، ص 135-139.

وهي أداة كمية أكثر دقة من المدى، من خلال تتبع سلوك المتغير المالي بحساب احتمال وقوع الخطر أي تحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة وبذلك تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم المالية. وتستخدم توزيعات الاحتمالية في المقارنة بين مستويات الخطر لعدد من الأصول المالية، ما يساعد متخذ القرار على اختيار الأصل المناسب، والذي يكون بمستوى خطر أدنى. فكل ما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين، كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر للأصل. ويحسب كما يلي:

$$\sigma^2 = \frac{[\sum(Ri - \bar{R})]}{N}$$

حيث:

- σ^2 التباين (مربع الانحراف المعياري)

- Ri عائد الورقة المالية (i).

- \bar{R} متوسط عائد الورقة المالية (i).

- N عدد الأصول المالية .

ثالثاً: التباين (معامل الاختلاف)

وهو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت ، حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفصيلاً عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر. إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

$$\sigma^2 = \frac{\sum(X - \bar{X})}{N}$$

حيث أن :

- σ^2 : التباين.

- X : العائد.

- \bar{X} : المتوسط الحسابي لعائد الاستثمار.

- N : عدد السنوات.

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

$$V = \sigma^2 = \sum Ri - E(R)Pi$$

حيث:

- σ^2 : التباين (مربع الانحراف المعياري).

- Ri : عائد الورقة المالية.

- $E(R)$: التوقع الرياضي للعائد.

- Pi : احتمال الورثة المالية.

رابعاً: الانحراف المعياري

يعتبر الانحراف المعياري من المقاييس الإحصائية المناسبة لتقدير المخاطر التي تحيط بالاستثمارات عموماً، ويعكس

الانحراف المعياري نموذج شكل التشتت في العوائد المتوقعة لاقتراح ما حول الوسط الحسابي للعائد المتوقع يمثل الوسط

الحسابي لذلك العائد المتوقع مدى اتساع منحني التوزيع الاحتمالي لمعدل العائد المتوقع. وهو الجذر التربيعي للتباين،

وبما أنني انحراف المعيارية والجذر التربيعي للتباين شركة تكون معادلته كالآتي:

$$\delta = \sqrt{\sigma^2}$$

ويمكن مقارنة عدة استثمارات من حيث درجة المخاطرة بواسطة الانحراف المعياري بشرط أن يكون العائد المتوقع

متساوي لكافة الاستثمارات وتجدد الإشارة إلى أنه كلما زاد الانحراف معياري، فهذا يدل على زيادة درجة المخاطرة.

خامسا: معامل بيتا

يعتبر معامل بيتا من أشهر المقاييس التي تستخدم لقياس المخاطر المنتظمة (مخاطر السوق) فهو يقيس مدى تأثير عائد الشركة بالتغيرات التي تطرأ على عائد السوق، والذي يمكن الحصول عليه من خلال سوق الأوراق المالية ويقصد بعائد السوق المتوسط الحسابي لعوائد جميع الشركات موجودة في السوق، فإذا كان معامل بيتا الأصل الاستثمار يساوي (1)، فهذا يعني بأن تغير عائد الشركة يكون مطابقا للتغيرات التي تطرأ على عائد السوق وتتطابق مخاطر الشركة مع مخاطر السوق، أما إذا كانت بيتا الأصل أكثر من (1) فسوف يكون التغير في عائد الشركة أكبر من التغير في عائد السوق وتكون مخاطر الشركة أكبر من مخاطر السوق، و إذا كان معامل بيتا أقل من (1) فعندها تكون مخاطرة الشركة أقل من مخاطرة السوق.

$$\beta = \frac{COV (R_i, R_m)}{\sigma^2(R_m)}$$

حيث ان:

- β : بيتا (درجة حساسية قيم الأصل المالي للمتغيرات في الأصول المالية الأخرى)

- R_i : مردودية الورقة المالية i.

- R_m : مردودية السوق.

- $\sigma^2(R_m)$: تباين مردودية السوق.

ويمثل بيتا درجة حساسية التغير الحاصل في عوائد ورقة مالية إلى التغير في مؤشر سوق، كما يقيس مدى حساسية الورقة للتغيرات التي تحدث في السوق، أين تظهر علاقة درجة خطورة السوق المالي وعلاقة الورقة المالية بالسوق.

● معنا معامل بيتا: يعبر معامل بيتا على التغير في سعر الورقة المالية:

التغير في سعر الورقة المالية = التغير في عائد السوق X بيتا الورقة المالية.

● استخدامات معامل بيتا: يستعمل معامل بيتا في:

- المبادلة بين المخاطر والعوائد عند الاستثمار في الأوراق المالية، وفقا نموذج الأصول المالية *MEDAF*.
- التحكم في مخاطر المحفظة، عن طريق تعديل محتوياتها من الأصول، ويستبدال الأصول المالية قليلة الخطر، وعديمة المردود بالأصول المالية ذات مخاطر أكبر ومردود أكبر.
- الكشف عن الأوراق الحساسة في السوق المالي.

● حساسية معامل بيتا: هناك طريقتين لقياس معامل بيتا توفر المعلومات:

■ الطريقة المختصرة:

$$\beta = \frac{r(i, m) * \sigma i}{\sigma m}$$

حيث:

- r : معامل الارتباط بين عائد الورقة المالية وعائد السوق.

- σi : الانحراف المعياري لعائد الورقة المالية.

- σm : الانحراف المعياري لعائد السوق.

■ الطريقة الأساسية:

$$\beta = \frac{\sum(Ri * Rm) - n(\bar{R}i)^2}{[\sum(\bar{R}m)^2 - n(\bar{R}m)^2]}$$

حيث:

- Ri : عائد الورقة المالية.

- Rm : عائد السوق.

- $\bar{R}i$: متوسط عائد الورقة المالية.

- $\bar{R}i$: متوسط عائد السوق.

- n : عدد الأوراق المالية.

الفرع الثاني: الأدوات التحليلية

أولاً: نسبة السيولة¹

تقيس نسبة سيولة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها في الأجل القصير حيث تستخدم الأصول قصيرة الأجل فقط في سداد الالتزامات قصيرة الأجل (المتداولة) وأهم نسب سيولة هي نسبة التداول، ونسبة السيولة الربحية ونسبة النقدية، ونسبة رأس المال العامل إلى الأصول المتداولة:

$$1. \text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

تقيس نسبة التداول مدى قدرة المنشأة على سداد ديونه في الأجل القصير. ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد صحيح لأنها لو كانت أقل من الواحد صحيح فإن ذلك يعني أن رأس المال سالب. ويفضل أيضاً أن تكون هذه النسبة أكبر من النسب في الشركات الأخرى التي تعمل في نفس النشاط.

$$2. \text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السريعة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير من أصولها السريعة والتي يقصد بها تلك الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقد بسرعة.

حيث ان : الأصول السريعة = الأصول المتداولة - المخزون - المصاريف المدفوعة مقدماً

$$3. \text{نسبة النقدية (نسبة السداد السريع)} = \frac{\text{رصيد النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

¹ مايك بايبر، المحاسبة بمنتهى البساطة، ترجمة احمد عبده صباغ، دار حميثرا للنشر، مصر، 2013، ص 36-39

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً في قياس نسبة الديون، حيث تقيس مدى قدرة الشركات على سداد ديونها قصيرة الأجل من الأرصدة النقدية.

$$4. \text{نسبة رأس المال العامل إلى الأصول المتداولة} = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

حيث ان: رأس المال = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

ثانياً: نسب النشاط¹

وتقيس مدى كفاءة المنشأة في إدارة واستغلال الموارد المتاحة لها وإدارة الموجودات، وتقاس فعالية استغلال الموجودات بمستوى المبيعات، وتقيس نسبة النشاط العلاقة بين الموجودات والمبيعات وتعرف نسبة النشاط أيضاً بمعدل الدوران لأنها توضح مدى السرعة التي يتم بها تحويل أو تدبير الموجودات إلى مبيعات. وتتمثل أهم نسب النشاط في:

$$1. \text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}}$$

ويقاس هذا المعدل عدد مرات استخدام الأصول في عملية شركة ونشاطها ويعكس مدى كفاءة الشركة في استغلال الأصول المتاحة لها، حيث أن:

$$\text{متوسط الأصول} = (\text{مجموع أصول أول العام} + \text{مجموع أصول في نهاية العام}) \div 2$$

$$2. \text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{متوسط الأصول الثابتة}$$

حيث ان:

$$\text{متوسط الأصول الثابتة} = (\text{الأصول الثابتة في بداية العام} + \text{الأصول الثابتة في نهاية العام}) \div 2$$

$$3. \text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{متوسط الأصول المتداولة}$$

¹ نفس المرجع السابق، ص 42 .

حيث أن :

$$\text{متوسط الأصول المتداولة} = (\text{الأصول المتداولة في بداية العام} + \text{الأصول المتداولة في نهاية العام}) \div 2$$

$$4. \text{ معدل دوران العملاء} = \text{صافي المبيعات الآجلة} \div \text{متوسط العملاء و أوراق القبض}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط العملاء} = (\text{رصيد العملاء و أوراق القبض اول العام} + \text{رصيد العملاء و أوراق القبض آخر العام}) \div 2$$

$$5. \text{ متوسط فترة التحصيل} = 360 \text{ يوم} \div \text{معدل دوران العملاء}$$

يقيس متوسط فترة التحصيل مدى كفاءة إدارة التحصيل في الشركة في تحصيل مستحقاتها من العملاء.

$$6. \text{ معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} \div \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{حيث ان: متوسط المخزون} = (\text{رصيد مخزون اول العام} + \text{رصيد مخزون آخر العام}) \div 2$$

حيث يقيس معدل دوران المخزون عدد مرات بيع المخزون خلال العام .

$$7. \text{ متوسط فترة التخزين} = 360 \text{ يوم} \div \text{معدل دوران المخزون}$$

ثالثا: نسب التمويل¹

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل

أصول عامة، والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي:

1. نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال دائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس

المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون

¹ سحنون امال، دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2021، ص 114.

سلبا، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل، وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط ملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

2. نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تقضية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل توفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمان، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3. نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذا أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراته المالية، فكل ما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل الاقتراب وتسديد الديون، أما إذا كانت بالنسبة صغيرة في هذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

4. نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، في كل ما كانت

صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات ، وتصاغ نسبة التمويل

الخارجي كما يلي:

$$\text{التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} \div \text{الأصول}$$

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تناولنا مدى أهمية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث قمنا أولاً بعرض جملة من التعريفات تصب في هذا الموضوع ابتداءً من تعريف الخطر ثم إدارة الخطر، المخاطر، المخاطر المالية، وصولاً إلى تعريف إدارة مخاطر المالية.

ثم قمنا بالتعرف على أهداف إدارة المخاطر المالية صنفنا إلى مجموعتين رئيسيتين (أهداف تسبق الخسارة وأخرى تلي الخسارة)، بعد ذلك تطرقنا لأنواع المخاطر المالية التي هي عبارة عن (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة،

مخاطر السوق، مخاطر تشغيلية)، أيضا شاهدنا في هذا الفصل قواعد إدارة المخاطر المالية التي تمثلت في ثلاث قواعد أساسية، ثم انتقلنا إلى أساليب وخطوات إدارة المخاطر المالية تمثلت الأساليب في (تجنب المخاطر، تقليلها ثم نقلها)، وقدمنا مجموعة من الخطوات الأساسية (تحديد المخاطر، قياسها، معالجتها، الرقابة والمراجعة) في الأخير تطرقنا لأدوات إدارة المخاطر المالية، ذكرنا فيها نوعين من الأدوات الأولى إحصائية، والأخرى تحليلية.

بناء على هذا، يمكن القول أن إدارة المخاطر لا غنى عنها بل لا بد من وجودها في أي مؤسسة اقتصادية نظرا لدوره لمهم والحساس في نجاح استمرارية المؤسسات.



الفصل التطبيقي



تمهيد:

بعد ان قمنا في الفصلين السابقين بالتطرق للجانب النظري التخطيط المالي و إدارة المخاطر المالية، يأتي الآن هذا الفصل لربط الجانب النظري بالواقع، ولهذا تمت دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالاغواط وللتمكن من عرض هذه

الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة سونلغاز

المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية للمؤسسة

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة سونلغاز

سنتناول في هذا المبحث دراسة تطبيقية في مؤسسة سونلغاز بالأغواط، وذلك من خلال التعرض لها من الناحية التاريخية والتعريف بها وبمراحل نشأتها، ثم التعريف بمديرية التوزيع بالأغواط، بالإضافة إلى هذا سنلقي نظرة على المهام والأهداف. كما سنتناول هيكلها التنظيمي بالشرح.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة سونلغاز

تعتبر مؤسسة سونلغاز من بين أهم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لأنها تملك العديد من الامتيازات التي جعلتها تتفوق بشكل كبير في هذا المجال، حيث تحتكر إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها في الجزائر، وكذلك نقل وتوزيع الغاز الطبيعي كما أنها ساهمت في رفع مستوى توزيع الكهرباء في البلاد بأقل من 50% منذ يوم تأسيسها عام 1969، كما تعد مؤسسة سونلغاز أكبر مرفق كهربائي على صعيد العالم العربي ككل، كما أنها تحتل المرتبة الرابعة بعد الشركات السعودية والمصرية والكويتية، فهي رقما صعبا في السوق الاقتصادية إذ بلغ مجمل أعماله أكثر من 43 بليون دينار جزائري (حوالي 600 مليون دولار أمريكي) في سنة 1999 بالنسبة لقطاع الكهرباء، أما بالنسبة لقطاع الغاز فقد وصل رقم أعمالها فيه أكثر من سبعة بلايين دينار جزائري ما يعادل 97 مليون دولار أمريكي.

زيادة على كل هذا فإنها تتميز ببيع الكهرباء والغاز بأسعار منخفضة وذلك بدعم من الدولة التي تبقى المستثمر الوحيد إلى حد الآن، ورغم فتح راس مال الشركة على شكل أسهم فقد وصلت اليد العاملة في مؤسسة سونلغاز إلى أكثر من 21 ألف عامل من بينهم حوالي ثلاثة آلاف موظف وسبعة آلاف رئيس فريق و11 ألف عامل.

نشأتها:

إن نشأة مؤسسة سونلغاز تعود إلى العهد الاستعماري، حيث كانت شركة احتكارية تابعة لفرنسا تدعى مؤسسة

كهرباء وغاز الجزائر (E G A) كان ذلك في 1947/06/05. وبعد استقلال الجزائر بقيت كما هي إلى غاية 1969/06/28 حيث شملها قرار التأميم نظرا للخراب الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، وبصدور الأمر (69-59) تم حل مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر وظهر ما يسمى بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز ومع مطلع التسعينات وبالضبط 1991، تغير طابع المؤسسة إلى شركة ذات طابع صناعي وتجاري (E.P.I.C) وفقا للإصلاحات الاقتصادية المستهدفة آنذاك.

أهم المراحل التي مرت بها المؤسسة:

إن سونلغاز لم تصل إلى المكانة التي هي عليها الآن إلا بعد مرورها بعدة مراحل منذ ولادتها إلى يومنا هذا والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1- مرحلة ما بعد الاستقلال.

2- مرحلة التسيير الاشتراكي.

3- مرحلة التسعينات.

*مرحلة ما بعد الاستقلال: 1962-1969

في هذه المرحلة سارت مؤسسة سونلغاز على نفس الوتيرة التي كانت تسيير عليها مؤسسة الكهرباء والغاز الفرنسية

وهذا يرجع للأسباب التالية:

1- سهولة الاتصال وقرب المسافة.

2- طبيعة المعدات والتجهيزات التي كانت موجودة والتي تطلبت وجود عمال وتقنيين فرنسيين للقيام بعمليات

الصيانة.

ونظرا لوجود هذه الأسباب تميزت هذه الفترة بما يلي:

- 1- إتباع نفس الطرق وأساليب العمل التي كانت تعتمد عليها مؤسسة الكهرباء والغاز الفرنسية.
- 2- السعي إلى الحفاظ على استمرارية الخدمة أكثر من السعي إلى إضافة زبائن جدد.
- 3- عدم وجود الاستثمار لانعدام وجود سياسة طاقوية واضحة.

*مرحلة التسيير الاشتراكي: 1969-1990

بعد حل مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر تم إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وفي هذه المرحلة أنشأت مجموعة من الشركات الوطنية لتكون بمثابة المحرك للتحويل الذي عرفته البلاد. ومجمل مهامها يكمن فيما يلي:

❖ احتكار لصالح الدولة 100%.

❖ توزيع الغاز الطبيعي عبر القنوات في كامل التراب الوطني.

❖ تسويق غاز البوتان المميع المنتج من طرف سونطراك، كما أنها قامت ببيع وصيانة أدوات العد الموجهة

للسوق الوطنية.

وفي سنة 1983 تمت إعادة الهيكلة لشركة سونلغاز أدت إلى تحويل ستة وحدات إلى مؤسسات عمومية قائمة بذاتها لكنها تابعة لسونلغاز هي:

- كهريف KAHRIF أشغال الكهرباء الريفية.
- كهركيب KAHRAKIB تختص بالأشغال الكهربائية
- كاناغاز KANAGAZ إنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز.
- إينارغا INERGA بناء الهياكل الإدارية لسونلغاز.
- أتركيب ETRKIB تركيب المعدات في مختلف المحطات.
- أم س AMC مؤسسة صناعة عدادات وأجهزة القياس والمراقبة بالعلمة.

وقد سعت سونلغاز في هذه المرحلة إلى ما يلي:

- 1- التخلي عن التبعية لمؤسسة كهرباء وغاز فرنسا.
- 2- العمل على نشر أكبر قدر ممكن من الغاز (توسيع شبكة الغاز).
- 3- العمل على توسيع دائرة التغطية

مرحلة التسعينات:

في هذه المرحلة برز نظام قانوني جديد يتماشى مع معطيات المحيط حيث تحولت شركة الكهرباء والغاز إلى هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 91-475 المؤرخ في 14/12/1991 الأمر الذي سمح للمؤسسة بالتححر شيئا فشيئا من تدخل الدولة.

وبعد ظهور المرسوم الرئاسي 02-195 المؤرخ 01-06-2002 حيث تغير بموجبه النظام القانوني للشركة وأصبحت شركة ذات أسهم الأمر الذي أعطاها دفعا كبيرا للتنظيم والإنتاج والتحرر في العمل فمؤسسة سونلغاز تتكفل بتوفير الطاقة الكهربائية وتوزيع الغاز عبر كامل التراب الوطني.

تمارس المؤسسة لحساب الدولة الاحتكار على النشاطات التالية:

- إنتاج الكهرباء: تقوم به مديرية إنتاج الكهرباء.
- نقل وتوزيع الكهرباء: وتقوم به مديرية نقل الكهرباء والغاز ومديرية توزيع الكهرباء والغاز.
- نقل وتوزيع الغاز: وتتكفل به مديرية نقل الكهرباء والغاز، ومديرية توزيع الكهرباء والغاز.

المطلب الثاني: تعريف بمديرية التوزيع بالاغواط

إن مديرية الأغواط هي مديرية جهوية تابعة للمديرية العامة لشركة توزيع الكهرباء والغاز الوسط S.D.C

الموجود مقرها حاليا بالبلدية.

كانت سونلغاز الأغواط وفق الهيكل التنظيمي لسنة 1969 عبارة عن مقاطعة تحت إسم مقاطعة الواحات إلى غاية 1985 حيث أصبحت مركزا للتوزيع تابع لمنطقة التوزيع بورقلة إلى غاية مارس 2005 حيث أصبحت مديرية التوزيع بالأغواط.

مهامها:

- 1- إيصال الكهرباء والغاز للزبائن الجدد.
- 2- تسيير منشآت توزيع الطاقة الكهربائية.
- 3- تطبيق السياسة التجارية للمؤسسة.
- 4- استمرارية توزيع الطاقة الكهربائية والغازية.

مهام وأهداف مؤسسة سونلغاز:

هناك مهام تسييرية وأخرى تقنية.

1- المهام التقنية:

- إنجاز الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية المطابقة لهدفها.
- تحديد سياستها لبيع وترويج الطاقة الكهربائية والغازية في البلاد.
- الترقية والاهتمام بكل الوسائل الجديدة لاستغلال الطاقة الغازية والكهربائية وتنمية كل ما يتصل بهدفها الاجتماعي
- مثل: البحوث والاستكشافات التكنولوجية في مجال الإنتاج، النقل، والتوزيع بالنسبة للكهرباء والغاز.

2- مهام التسيير:

- الإنتاج، النقل، التوزيع وتجارة الطاقة الكهربائية داخل الجزائر ونحو الخارج.
- نقل الغاز لأجل احتياجات السوق الوطني وتوزيعه.
- المساهمة في تجارة الغاز بواسطة قنوات داخل الجزائر ونحو الخارج.

- خلق فروع وأخذ مساهمات في الشركات الاقتصادية الموجودة في الجزائر وفي الخارج

ب-الأهداف:

- ضمان توزيع عمومي للغاز بأخذ بعين الاعتبار عوامل الأمن مهما كان السعر.

2- ضمان إنتاج وتوزيعا لكهرباء ذات الجودة.

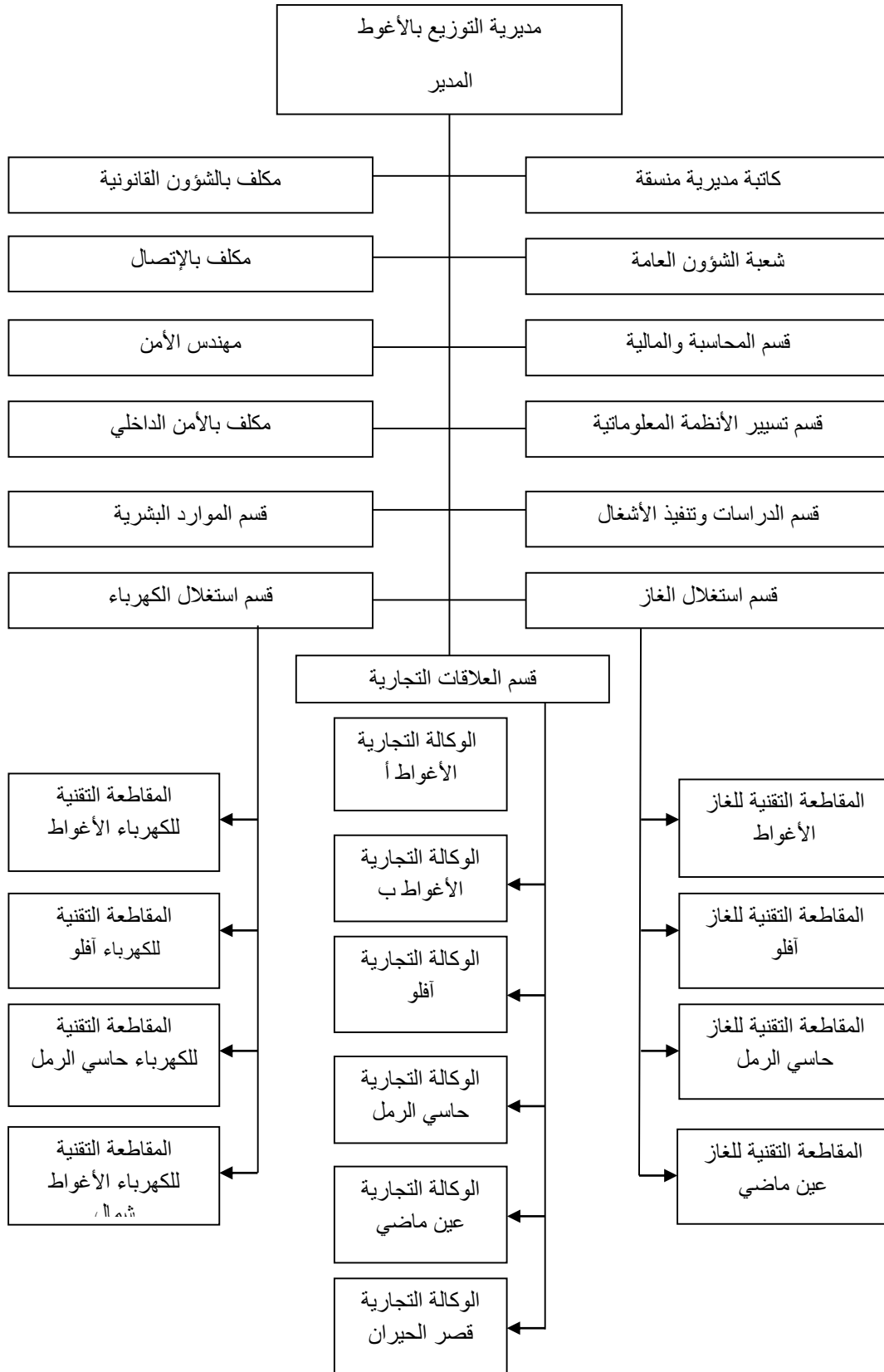
3- تخطيط برنامج المؤسسة السنوي.

4- القيام بعمليات البيع والتركيب والصيانة الكهرو منزلية والغازية.

5- محاولة تقليص الديون.

6- تحقيق الهدف العام المتمثل في توفير الخدمة العمومية.

المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية سونالغاز بالأغواط



تحليل الهيكل:

تحتوي مديرية للتوزيع بالأغواط على العديد من الأقسام التي تتكامل فيما بينها تتمثل فيما يلي:

1- مدير مديرية التوزيع بالأغواط:

وهو المكلف الأول بالإشراف على تسيير المؤسسة، يتم تعيينه بموجب مرسوم ويكمن دوره في القيام بتسيير المؤسسة مالياس وإداريا وتمثيل المؤسسة وهو الذي يتخذ القرارات الإدارية ويقوم بتعيين الموظفين ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان السير الحسن للمؤسسة ويعمل على المراقبة والتنسيق بين مجمل الأعمال الإدارية.

2- كاتبة المدير:

وهي كاتبة المدير وتقوم بعمل السكرتارية وهي بمثابة همزة وصل بين المدير والموظفين والعمال ومن بين مهامها الأساسية: الاهتمام بانشغالات المدير واستقبال مكالماته واستقبال شكاوى الزبائن وتحويلها للمدير.

3- مصلحة الشؤون القانونية:

تقتصر مهامه على الدفاع عن مصالح المؤسسة عن طريق اللجوء إلى العدالة في حالة وجود شكاوى ضدها أو رفع شكاوى ضد الزبائن في حالة صدور بعض المشاكل منهم كسرقة الكهرباء والغاز، البناء على شبكة الغاز، تقديم الصكوك بدون رصيد.

4- مهندس الامن:

حيث يقوم بإجراء دراسات شاملة للمكان المناسب لتوصيل الكهرباء، مثل وضع عمود الكهرباء في المكان الملائم.

5- المكلف بالأمن الداخلي:

ومهام المكلف بالأمن الداخلي تكمن في توفير الأمن والحماية داخل المؤسسة.

6- قسم العلاقات التجارية:

لهذا القسم أهمية كبيرة نظرا لعلاقته مع الأقسام الأخرى، ويقوم بمهام تسييرية أخرى تقنية وعلى مستوى هذا القسم نجد:

أ- مصلحة تقني تجاري: ويوجد على مستوى هذه المصلحة فوجين:

- فوج توصيل الغاز والكهرباء للزبائن الجدد.

- فوج ترقية المبيعات.

ب- مصلحة الزبائن: ونجد على مستوى هذه المصلحة عدة أفواج هي:

- فوج الفوترة والضغط المنخفض للزبائن العاديين (ADM) الإدارات

- فوج تغطية الديون.

- فوج الخزينة.

ب- مصلحة الحسابات الكبرى: ونجد على مستوى هذه المصلحة فوجان هما:

- فوج الفوترة لزبائن التوتر والضغط العالين

- فوج الفوترة للتوتر والضغط المتوسط.

7- قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال:

تتمثل مهام هذا القسم في دراسة وتنفيذ الأشغال المطلوبة من طرف قسم العلاقات التجارية والأقسام التقنية ويضم هذا القسم:

مصلحة تسيير الاستثمارات، مصلحة دراسات الكهرباء، مصلحة دراسات الغاز

8- قسم الأنظمة المعلوماتية:

يعمل على إصدار مذكرات لمختلف الوكالات تحمل أوقات جمع حسابات الاستهلاك الجديدة للغاز والكهرباء بتحديد الاستهلاك الفعلي بطرح القديم من الجديد.

وعلى مستوى هذا القسم يتم إعداد فاتورة مبيعات وصيانة شبكة الإعلام الآلي وتسهيل الاتصال بالمديرية العامة للشركة.

9- قسم استغلال الغاز:

وهو قسم له مهام تقنية حيث يقوم بدراسات أولية لتوصيل الغاز والصيانة ونجد في هذا القسم:

أ- استغلال ومراقبة شبكة الغاز.

ب- فرع الخرائطية.

ج- تسيير المنشآت

ويضم أربع مصالح هي: المصلحة التقنية الأغواط، المصلحة التقنية آفلو، المصلحة التقنية عين ماضي والمصلحة التقنية حاسي الرمل.

10- قسم استغلال الكهرباء:

ويقوم هذا القسم بدراسة الشبكة الكهربائية لتحسين نوعية الخدمات وصيانة الشبكات وصيانة الشبكة ونجد فيه:

* استغلال ومراقبة الشبكة الكهربائية.

* تسيير المحولات الكهربائية.

* تسيير المنشآت.

* فرع الخرائطية.

ويضم أربع مصالح هي: المصلحة التقنية الأغواط، المصلحة التقنية آفلو، المصلحة التقنية حاسي الرمل والمصلحة التقنية الأغواط شمال

11- مصلحة الشؤون العامة:

مهام هذا القسم تتلخص في تأثيث المديرية وإصلاح وصيانة آلات ومنشآت المؤسسة وتسيير حضيرة السيارات وتنقسم الى قسمين اساسيين.

- فريق حضيرة السيارات: ويقوم بصيانة وإصلاح السيارات وتسيير الوقود
- فريق الأشغال العمومية: ويقوم بتسيير وتأثيث وتموين المديرية بلوازم المكاتب.

12- قسم مالية ومحاسبة:

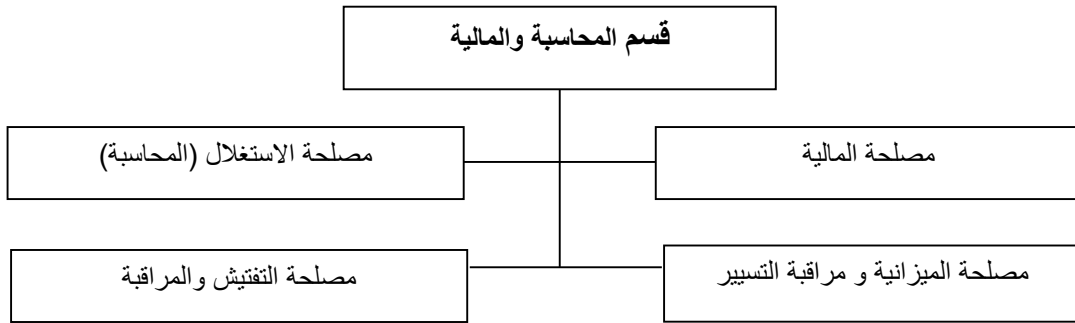
يكسب قسم المالية والمحاسبة أهمية بالغة في اي مؤسسة مهما كان طابعها صناعي أو تجاري فهو يعتبر العصب الرئيسي والحساس، وذلك لأن السير الحسن والمنظم لهذا القسم يعكس مدى دقة سير هذه المؤسسة.

13- قسم الموارد البشرية:

يعمل هذا القسم على تسيير المستخدمين حيث يقوم بتدبير الإجراءات المتعلقة بالأجور وتنمية الحياة المهنية للعمال من تكوين وترقية وتأمينات إجتماعية وإضافة إلى ذلك فان هذا القسم يسهر على تطبيق القوانين داخل المؤسسة كما يهتم بـ:

- متابعة المستخدمين.
- إعداد الرواتب.
- إعداد مختلف المخططات والكشوف السنوية الخاصة بتنمية الموارد البشرية.

الشكل رقم 02: يمثل قسم محاسبة ومالية



المصدر: المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض و تحليل القوائم المالية و حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و التعليق عليها:

المطلب الأول: عرض و تحليل الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة 2017-2018-2019-2020:

الفرع الأول: عرض الميزانية الختامية لسنوات الدراسة:

الجدول رقم(01): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2017-2018 جانب الأصول:

2018	2017	البيان
123 343 852 200,13	107 795 159 390,05	مجموع الأصول غير جارية
		الأصول العينية
71 222 359,23	62 637 911,63	أراضي
209 002 108,81	158 863 003,23	منشآت
1 811 860 886,69	1 287 339 998,88	مباني
95 761 169 182,68	78 228 104 126,26	معدات و أدوات
8 311 239 467,38	10 440 014 809,68	تثبيات أخرى
17 170 911 692,69	17 609 753 037,72	تثبيات قيد الإنجاز
8 446 502,65	8 446 502,65	أصول مالية أخرى خير جارية
25 135 325 767,33	28 606 318 780,79	مجموع الأصول الجارية
14 194 430,49	7 245 476,5	مخزونات

619,57 14 725 337	647,88 15 374 515	الزبائن
8 691 460 011,35	11 668 461 596,95	مدنيون آخرون
499 371 362,66	448 662 560,48	الضرائب
1 204 962 343,26	1 106 833 498,79	الخزينة
148 479 177 967,46	136 401 478 170,65	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق

الجدول رقم(02): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2017-2018 جانب الخصوم:

2018	2017	البيان
104 034 164 614.74	94 541 217 277.31	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
1 398 776 764.58	1 171 805 545.90	
102 635 387 850.16	93 369 411 731.41	
30 017 477 519.85	24 541 509 057.40	مجموع الخصوم غير جارية
990 911 853.95	699 900 844.94	القروض والديون المالية
20 568 190.00	20 568 190.00	الضرائب
29 005 997 475.90	23 821 040 022.46	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
14 427 535 832.87	17 318 751 835.94	مجموع الخصوم الجارية
5 935 009 345.28	8 087 213 153.79	الموردون و الحسابات الملحقة
322 375 302.38	295 635 493.65	الضرائب
8 170 151 185.21	8 935 903 188.50	الديون الأخرى
148 479 177 967.46	136 401 478 170.65	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق

الجدول رقم(03): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2019-2020 جانب الأصول:

البيان	2019	2020
مجموع الأصول غير جارية	129 570 802 994.48	135 088 434 017.87
الأصول العينية		
برمجيات	4 862 677.75	29 807 974.67
أراضي	71 222 359,23	71 222 359,23
منشآت	217 042 655.94	208 239 426.89
مباني	2 765 333 943.65	2 235 719 349.77
معدات و أدوات	97 232 612 868.59	100 311 956 899.65
تثبيات أخرى	8 540 693 642.91	8 326 053 340.96
تثبيات قيد الإنجاز	20 730 588 343.76	22 896 988 164.05
أصول مالية أخرى خير جارية	8 446 502,65	8 446 502,65
مجموع الأصول الجارية	23 244 664 067.87	42 683 100 609.67
مخزونات	12 735 629.53	408 932 001.98
الزبائن	17 744 736 717.64	23 365 084 897.54
مدينون آخرون	11 816 708 392.39	15 008 257 149.59
الضرائب	895 965 872.44	877 123 794.35
الخزينة	1 774 517 455.87	3 023 702 766.21
مجموع الأصول	161 815 467 062.35	177 771 534 627.54

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق

الجدول رقم(04): يمثل عرض الميزانية الختامية لسنتين 2019-2020 جانب الخصوم:

البيان	2019	2020
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	108 498 906 171.11	118 706 007 282.28
	1 398 776 764.58	1 398 776 764.58
	190 191 394.84	190 191 394.84
	106 909 938 011.69	117 117 039 122.86
مجموع الخصوم غير جارية	31 312 190 467.17	33 187 912 013.80
القروض والديون المالية	1 079 177 868.80	1 148 330 248.85
الضرائب	0	0
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	30 233 012 580.37	32 039 581 764.95
مجموع الخصوم الجارية	22 004 370 424.07	25 877 615 331.46
الموردون و الحسابات الملحقة	8 760 866 079.86	7 383 525 181.05
الضرائب	394 777 331.62	1 010 409 033.29
الديون الأخرى	12 848 727 012.59	17 418 716 714.68
خزينة الخصوم	0.00	1 964 402.44
مجموع الخصوم	161 815 467 062.35	177 771 534 627.54

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق

الفرع الثاني: عرض الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة

الجدول رقم(05): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2017-2018 جانب الأصول:

الأصول	2017	%	2018	%
الأصول غير الجارية	107 795 159 390,05	79.03%	123 343 852 200,13	83.07%
التثبيتات العينية	107 786 712 887,4	79.02%	123 335 405 697,48	83.06%
التثبيتات المالية	8 446 502,65	0.006%	8 446 502,65	0.005%
الأصول الجارية	28 606 318 780.60	20.97%	25 135 325 767.26	16.93%
مجموع الاصول	136 401 478 170.65	100%	148 479 177 967.46	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

الجدول رقم(06): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2017-2018 جانب الخصوم:

الخصوم	2017	%	2018	%
الأموال الدائمة	119 082 726 334.71	87.30%	134 051 642 134.59	90.28%
الأموال الخاصة	94 541 217 277.31	69.31%	104 034 164 614.74	70.07%
الخصوم غير الجارية	24 541 509 057.40	17.99%	30 017 477 519.85	20.21%
الخصوم الجارية	17 318 751 835.94	12.70%	14 427 535 832.87	9.72%
مجموع الخصوم	136 401 478 170.65	100%	148 479 177 967.46	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

الجدول رقم(07): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2019-2020 جانب الأصول:

الأصول	2019	%	2020	%
الأصول غير الجارية	129 570 802 994.48	80.07%	135 088 434 017.87	75.99%
التشittات العينية	129 569 958 491.83	80.06%	135 079 987 515.22	75.98%
التشittات المالية	8 446 502,65	0.005%	8 446 502,65	0.005%
الأصول الجارية	32 244 664 067.87	19.93%	42 683 100 609.67	24.01%
مجموع الاصول	161 815 476 062.35	100%	177 771 534 627.54	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

الجدول رقم(08): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين 2019-2020 جانب الخصوم:

الخصوم	2019	%	2020	%
الأموال الدائمة	139 811 096 638.28	86.4%	151 893 919 296.08	85.44%
الأموال الخاصة	108 498 906 171.11	67.05%	118 706 007 282.28	66.77%
الخصوم غير الجارية	31 312 190 467.17	19.35%	33 187 912 013.80	18.67%
الخصوم الجارية	22 004 370 424.07	13.6%	25 877 615 331.46	14.56%
مجموع الخصوم	161 815 476 062.35	100%	177 771 534 627.54	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

التعليق:

نلاحظ من خلال الميزانيات المختصرة:

جانب الأصول: نلاحظ أن مجموع أصول المؤسسة في تزايد معتبر عبر السنوات الأربع للدراسة و هذا يرجع للزيادة

المحوظة للتثبيات العينية بنسبة %79.02 ؛ %83.06 ؛ %80.06 ؛ %75.98 على التوالي .

يلاحظ أيضا نقصان الأصول الجارية في سنة 2018 ثم تليها زيادة خلال السنتين 2019 و 2020 كما تبينه

لنا النسب %20.97 ؛ %16.93 ؛ %19.93 ؛ %24.01 على التوالي ، اما التثبيات المالية فهي ثابتة خلال

السنوات الأربعة نسبتها لاتكاد تذكر.

جانب الخصوم: يلاحظ زيادة في مجموع الخصوم خلال السنوات الأربع و هذا راجع ل:

-زيادة في الأموال الخاصة عبر السنوات المدروسة حيث يلاحظ انها تبلغ نسب معتبرة تمثلت في %69.31؛

%70.07 ؛ %67.05 ؛ %66.77. على التوالي

-حيث سجلت الخصوم غير الجارية %17.99 ؛ %20.21 ؛ %19.35 ؛ %18.67 على التوالي.

-اما الخصوم الجارية سجلت %12.70 ؛ %9.72 ؛ %13.6 ؛ %14.56 على التوالي.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

أولاً: حساب رأس المال العامل

الجدول رقم (09): يمثل حساب رأس المال العامل للسنتين 2017 – 2018:

البيان	2017	2018
الأصول الجارية	28606318780.60	25135325767.33
-	-	-
الخصوم الجارية	17318751835.94	14427535832.87
رأس المال العامل	11,287,566,944.66	10 707 789 934,46

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم (10): يمثل حساب رأس المال العامل للسنتين 2019-2020:

2020	2019	البيان
42683100609.67	32244664067.87	الأصول الجارية
-	-	-
25877615331.46	22004370424.07	الخصوم الجارية
16 805 485 278,21	10 240 293 643,8	رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

رأس المال العامل موجب خلال السنوات الأربع، بمتوسط 11,75 مليار دينار، نعم، ملاحظات ارتفاع ملحوظ سنة 2020 بمقدار حوالي 5 مليار دينار، بالرجوع إلى جدول الأصول لسنة المعنية نلاحظ أن الارتفاع في رأس مال عامل يرجع إلى ارتفاع قيمة عنصر الزبائن مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة وبما أنه لا يوجد غير ملحوظ في السنة وجود ارتفاع ملحوظ في عنصر النواتج المسجلة مسبقاً بمقدار يقارب لي 5 مليار دينار من جهة أخرى، ما يرجح وقوع عمليات بيع على الطلب يتعلق بدورات مستقبلية.

ثانياً: حساب احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم(11): يمثل حساب احتياج رأس المال العامل للسنتين 2017 - 2018:

2018	2017	الباين
23 930 363 424,07	27 499 485 281,81	(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)
-	-	-
14427535832.87	17318751835.94	(الديون قصيرة الاجل - السلفيات المصرفية)
9 502 827 591,2	10 180 733 445,87	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم(12): يمثل حساب احتياج رأس المال العامل للسنتين 2019-2020:

2020	2019	البيان
39 659 397 843,46	30 470 146 612	(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)
-	-	(الديون قصيرة الاجل - السلفيات)
25 875 650 929,02	22 004 370 424,07	(المصرفية)
13 783 746 914,44	8 465 776 187,93	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق

: احتياج رأس المال العامل موجب بمتوسط 10 مليارات دينار لسنوات الأربع مع ملاحظة ارتفاع بمقدار 3 مليارات دينار مقارنة بالمتوسط. نلاحظ وجود تناقص في احتياج رأس المال العامل من سنة 2017 إلى 2019 ثم ارتفاع مفاجئ في سنة 2020، وهو يرجع للزيادة في قيمة الزبائن مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة.

ثالثا: حساب الخزينة

الجدول رقم(13): يمثل حساب الخزينة للسنتين 2017-2018:

2018	2017	البيان
10 707 789 934,46	11 287 566 944,66	رأس المال العامل
-	-	-
9 502 827 591,2	10 180 733 445,87	احتياج رأس المال
1 204 962 343,26	1 106 833 498,79	الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم(14): يمثل حساب الخزينة للسنتين 2019-2020:

2020	2019	البيان
16 805 485 278,21	10 240 293 643,8	رأس المال العامل
-	-	
13 783 746 914,44	8 465 776 187,93	احتياج رأس المال
3 021 738 363,77	1 774 517 455,87	الخبزينة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

سجلت الخزينة مبلغ متوسط بمقدار 1.5 مليار دينار للسنوات الأربع، ويلاحظ تزايد طفيف في الخزينة من سنة 2017 إلى 2019، مع زيادة معتبرة سنة 2020 بفارق 1.5 مليار دينار مقارنة بالمتوسط، وهذا يعبر عن تحسن ملحوظ في سياسة تسيير الخزينة داخل المؤسسة.

المطلب الثالث: حساب النسب المالية

أولاً: النسب المالية للسنتين 2017-2018

1- نسب السيولة :

- الجدول رقم(15): يمثل حساب نسب السيولة للسنتين 2017-2018

2018	2017	العلاقة	البيان
1,74	1,65	الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة	نسبة التداول
1,74	1,65	(الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة السريعة
0,0835	0,064	الأصول المتداولة النقدية ÷ الالتزامات المتداولة	نسبة النقدية
0,42	0,39	رأس المال العامل ÷ الأصول المتداولة	نسبة رأس المال العامل الى الأصول المتداولة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم(16):يمثل حساب نسب السيولة للسنتين 2019-2020 :

2020	2019	العلاقة	البين
1,65	1,46	الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة	نسبة التداول
1,63	1,46	(الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة السريعة
0,116	0,08	الأصول المتداولة النقدية ÷ الالتزامات المتداولة	نسبة النقدية
0,39	0,31	رأس المال العامل ÷ الأصول المتداولة	نسبة رأس المال العامل الى الأصول المتداولة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

-نسبة التداول: تتمثل في (1.65، 1.74، 1.46، 1.65) للسنوات الأربع على التوالي. كل ما كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا أفضل، في حالة المؤسسة محل الدراسة، فإن الأصول المتداولة تغطي الالتزامات المتداولة خلال السنوات الأربعة مع وجود فائض تغطية.

-نسبة السيولة السريعة: تتمثل في (1.65، 1.74، 1.46، 1.63) للسنوات الأربع على التوالي. يلاحظ أن النسبة مساوية لنسبة التداول لسنوات 2017، 2018، 2019 يعني أن تأثير المخزون غير معتبر، أما في سنة 2020 فإن الارتفاع الملحوظ في قيمة المخزون مقارنة بالسنوات السابقة أدى إلى وجود فارق لتداول ونسبة السيولة

السريعة للسنة المعنية كما نلاحظ أيضا من خلال جدول الأصول أن الجزء الأكبر من الأصول المتداولة تمثل في الزبائن.

- نسبة النقدية: بالنسبة تتمثل في (0.064، 0.0835، 0.08، 0.116) طبعاً هو نسبة ضئيلة جداً، وهذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد على النقدية (الخزينة) في تغطية (تسديد) الالتزامات المتداولة.

- نسبة رأس المال العامل إلى الأصول المتداولة: النسبة هي (0.34، 0.42، 0.31، 0.39) وهذا يعني أن رأس المال العام لا يغطي، ولو نصف الأصول المتداولة.

2- نسب التمويل :

الجدول رقم(17):يمثل حساب نسب التمويل للسنتين 2017-2018:

2018	2017	العلاقة	البيان
1,086	1,104	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0,843	0,877	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم(18):يمثل حساب نسب التمويل للسنتين 2019-2020:

2020	2019	العلاقة	البيان
1,124	1,079	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0,878	0,837	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

-نسبة التمويل الدائم: تتمثل في (1.104، 1.086، 1.1079، 1.124) في السنوات الأربع على التوالي. وهذا يعني أن الأموال دائما تغطي الأصول الثابتة حيث أنه من خلال النسب نلاحظ تقارب في القيام بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

- نسبة التمويل الخاص: تتمثل في (0.877، 0.843، 0.837، 0.878) وهذا يعني أن الأموال الخاصة لوحدها لا تقدر الأصول الثابتة، نلاحظ أن المؤسسة تستعين بالديون طويلة الأجل لتغطية الأصول الثابتة، والتي تتمثل بنسبة كبيرة في عنصر التركيبات التقنية والمواد والأدوات، وهذا نظرا لطبيعة نشاط شركة أي أن تمويل يصب في النشاط الرئيسي للشركة.

- نسب المديونية :

الجدول رقم(19):يمثل حساب نسب المديونية للسنتين 2017-2018:

2018	2017	العلاقة	البيان
0,3	0,306	اجمالي الديون ÷ اجمالي الأصول	نسبة الديون الى اجمالي الأصول
0,70	0,69	الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0,3	0,306	مجموع الديون ÷ اجمالي مجموع الخصوم	نسبة قابلية التسديد

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم(20): يمثل حساب نسب المديونية للسنتين 2019-2020:

2020	2019	العلاقة	البيان
0,332	0,329	اجمالي الديون ÷ اجمالي الأصول	نسبة الديون الى اجمالي الأصول
0,66	0,67	الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0,332	0,329	مجموع الديون ÷ اجمالي مجموع الخصوم	نسبة قابلية التسديد

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

-نسب الديون إلى إجمالي الأصول: تتمثل في (0.306 و 0.3 و 0.329 و 0.322) لسنوات الأربع على التوالي. وهي تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها، نلاحظ أن نسبة ثابتة نسبياً عبر السنوات الأربع، حيث أن ثلث الأصول يتم تمويله من خلال ديون.

الجزء الأكبر من الديون يتمثل في العنصر المؤنات والنواتج مسجلة مسبقاً، وهي لا تعتبر ديون اتجاه الغير، وإنما هي تعتبر ديون من الناحية المحاسبية فقط، وبالتالي، فإن المؤسسة أقل اعتماداً على الديون في تمويل أصولها مما تعبر عنه النسب المذكورة.

-نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد في السنوات الأربع وهذا يعني أن الأموال الخاصة تقل عن الديون، الأمر الذي يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالات تقديم ضمانات أخرى .

- نسبة قابلية التسديد: تتمثل في (0.306 و 0.3 و 0.329 و 0.322) على التوالي ، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة للوفاء بديونها ومدى قابليتها للاقتراب من البنوك. أن الديون تمثل تقريبا ثلث خصوم وهذا يعني أن المؤسسة تملك القدرة على الوفاء بديونها ، كما نلاحظ أن النسبة ثابتة على مدى الأربع سنوات، وهذا يعني وجود ثبات في سياسة مؤسسة تمويلية.

4- نسب الهيكلية :

الجدول رقم(21):يمثل حساب نسب الهيكلية للسنتين 2017-2018:

2018	2017	العلاقة	البيان
0,83	0,80	الاستخدامات الثابتة ÷ مجموع الاستخدامات	نسبة الاستخدامات الثابتة
0,17	0,20	الاستخدامات المتداولة ÷ مجموع الاستخدامات	نسبة الاستخدامات المتداولة
0,203	0,179	ديون طويلة الاجل ÷ مجموع الموارد	نسبة الديون طويلة الاجل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم(22):يمثل حساب نسب الهيكلية للسنتين 2019-2020:

2020	2019	العلاقة	البيان
0,75	0,80	الاستخدامات الثابتة ÷ مجموع الاستخدامات	نسبة الاستخدامات الثابتة
0,25	0,20	الاستخدامات المتداولة ÷ مجموع الاستخدامات	نسبة الاستخدامات المتداولة
0,186	0,193	ديون طويلة الاجل ÷ مجموع الموارد	نسبة الديون طويلة الاجل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق:

-نسبة الاستخدامات الثابتة: يلاحظ أن نسبة الاستخدامات الثابتة أقل من 1 في السنوات الأربع وهي نسبة ثابتة نسبيا عبر السنوات وهذا ما يدل على توازن سيولتها، وكذلك يلاحظ من خلال النسب أن الأصول الثابتة تمثل الجزء الأكبر من مجموع الأصول وتحديدا الأصول الثابتة المادية ذات الطبيعة التقنية، والتي تعتبر معقولة نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة.

ويلاحظ ارتفاع طفيف في سنة 2018 قد يرجع لعمليات حيازة أصول ثابتة جديدة، كما يلاحظ انخفاض طفيف سنة 2020 قد يرجع لعمليات تنازل عن أصول ثابتة.

-نسبة الاستخدامات المتداولة: تتمثل في (0.2 و 0.17 و 0.2 و 0.25) للسنوات الأربع على التوالي نلاحظ من خلالها أن الأصول المتداولة جزء بسيط من مجموع الأصول، والتي تتمثل بشكل كبير في الزبائن والمدينون الآخرون

-نسبة الديون طويلة الأجل: تتمثل في (0.179 و 0.203 و 0.193 و 0.186) للسنوات الأربع على التوالي، يلاحظ أن الديون طويلة الأجل تمثل جزءا بسيطا من الخصوم بحيث لاتصل إلى الربع.

ومن خلال الميزانية نلاحظ أن الجزء الأكبر من الديون طويلة الأجل يتمثل في العنصر: المؤونات والنواتج المسجلة مسبقاً، في حين أن ديون المؤسسة تجاه الغير (القروض والضرائب) لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من الديون طويلة الأجل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا باسقاط جانب من الجزء النظري من الدراسة على الواقع من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الاغواط والتي جاءت كما يلي:

بدأنا بتقديم نظرة عامة حول المؤسسة، حيث قدمنا نبذة تاريخية لها (نشأتها، المراحل التي مر بها) ثم قمنا بتعريف بها من خلال التطرق مهامها وأهدافها و استعراض هيكلها و تحليله، ثم انتقلنا لعرض القوائم المالية، الميزانيات النهائية و المختصرة وادراج بعض التعليقات عليها، ثم قمنا بحساب المؤشرات و النسب المالية و التعليق عليها.



خاتمة



خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أهمية التخطيط المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، تبين لنا ان التخطيط المالي و إدارة المخاطر المالية هما جزءان اساسيان من الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية، فهما يقومان على تحقيق الاستمرارية و النجاح للمؤسسة عن طريق تحديد الأهداف المالية للمؤسسة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتحقيقها، وكذلك تحليل المعلومات المالية وتحديد المخاطر التي تلحق بالمؤسسة و محاولة التقليل منها و تجنبها في المستقبل.

التخطيط المالي و ادارة المخاطر المالية يساهمان بصفة مباشرة في استقرار المؤسسة و استمرارها في ظل المنافسة الشديدة و التغيرات التي قد تحدث بصفة غير متوقعة و التطورات المستمرة من خلال البحث المستمر في اكتشاف و ابتكار وسائل عملية لتحقيق ذلك.

وقد قمنا بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز بهدف تبيان واقع التخطيط المالي و إدارة المخاطر في المؤسسة من خلال دراسة القوائم المالية و تحليلها و الخروج بنتائج التي تؤكد لنا صحة الفرضيات .

نتائج اختبار الفرضيات:

-الفرضية الأولى: التخطيط المالي هو وظيفة أساسية في المؤسسة الاقتصادية للوصول الى الأهداف المالية من خلال أهميته التي تكمن في قراءة الوضعية المالية ووضع خطط و استراتيجيات مالية لتحقيق تلك الأهداف المستقبلية. من خلال الدراسة وجدنا:

-التخطيط المالي هو العملية التي تحدد الوسيلة للحصول على الأموال بأقل التكاليف من مصادرها المتنوعة وبأيسر الشروط لصالح الشركة وتعدد مسار استخدامها واستثمارها بما يحقق أكبر العوائد وبأقل درجة مخاطر .

- التخطيط المالي هو نوع من أنواع التخطيط يركز على الأموال، فهو يساعد في الإعداد للمستقبل حيث إن تقدير المبيعات والمصاريف التشغيلية الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: تكمن اساسيات التخطيط المالي في وضع الأهداف المالية و استخدام الأدوات المناسبة في العمل به.

من خلال الدراسة وجدنا انا اهم اساسيات التخطيط المالي هو تحديد الأهداف المالية للمؤسسة و استخدام الأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: إدارة المخاطر المالية هي ذلك الجانب من الإدارة المالية الذي يتهم بتحري المخاطر المالية و محاولة تخفيفها و ابعادها و عدم تكرارها. من خلال الدراسة تبين ان:

إدارة المخاطر المالية هي أنها "إدارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث تلك الخسائر أو الأثر المالي لها، التي تقع إلى الحد الأدنى.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: يمكن التعامل مع المخاطر المالية بدراسة أسباب وقوع هذه المخاطر و محاولة معالجتها باستخدام وسائل مبتكرة و فعالة.

من خلال الدراسة نجد ان:

التعامل مع المخاطر يكون ب:

- تجنب المخاطر.

- تقليل المخاطر.

- نقل المخاطر .

وهذا يثبت صحة الفرضية .

التوصيات:

- العمل على تحصيل أكبر قدر من المستحقات اتجاه الزبائن لتوفير سيولة أكبر لأن هذا يساعد المؤسسة مستقبلا

على حياة أصول ثابتة جديدة بدون الاعتماد على الديون.

- يجب العمل على التحديث الدائم لمواكبة التطورات الحاصلة و الفروقات التي بينها وبين المؤسسات الأخرى

المتطورة.

- التركيز أكثر على ابتكار طرق و وسائل لمواجهة المخاطر .

- الاستعداد الدائم لوقوع المخاطر لكي يسهل التعامل معها بأقصى سرعة ممكنة.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

الكتب العربية:

- 1- إيمان احمد منصور، الوجيز في الإدارة الناجحة، دار ابن نفيس، الطبعة الأولى، الأردن، 2020
- 2- إيمان احمد يوسف، المهارات الإدارية وطرق تنميتها، دار ابن نفيس، الأردن، 2019
- 3- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2011
- 4- ربحي مصطفى عليان، عبد الحافظ سلامه، اداره مراكز مصادر التعلم، دار اليازوري العلميه للنشر والتوزيع، عمان، 2002
- 5- ضرار العتيبي، العمليه الاداريه، الدار اليازوري العلميه للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007
- 6- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد إدارة شركات بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008
- 7- عبد الكريم قندوز، التحوط واداره الخطر، دار اي للنشر والتوزيع، بريطانيا، 2018
- 8- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي ، دار البازوري العلمية ،الأردن، 2007
- 9- عيد احمد ابو بكر ووليد اسماعيل السيفو، مبادئ التحليل الكمي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009
- 10- عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، اداره الخطر والتامين، دار اليازوري العلميه، عمان، الأردن، 2009
- 11- كارين أ هورشر، اساسيات إدارة المخاطر المالية، ترجمة: عطا الله وارد خليل، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008
- 12- مايك باير، المحاسبة بمنتهى البساطة، ترجمة احمد عبده صباغ، دار حميثرا للنشر، مصر، 2013
- 13- محمد الفاتح البشير المغربي، الاداره الماليه، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2014
- 14- محمد الفاتح محمود، إدارة المنشآت المالية، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، 2016

15- محمد ايمن عزت الميداني، الادارة التمويلية في الشركات، الاصدار الثالث، الطبعة السابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007

16- محمد غياث شيخة، التمويل، دار رسلان للنشر، دمشق، سوريا، 2021

17- معراج هوارى، بهناس عباس، احمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل عدم التاكيد والازمه الماليه، دار كنوز المعرفة، الاردن، 2012

18- نوال بوعلام سمر، البورصة والاسواق المالية، دار اليازوري العلمي للنشر، الأردن، 2018

19- يوسف جحيم الطائي وآخرون، إدارة الخطر و التأمين، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011

المذكرات:

1- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، ادارة المخاطر (ادارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013

2- سحنون امال، دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2021

3- طيب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

4- قرناش هوارى، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف-، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، كلية الاقتصاد، 2021

5- مجاهد الصديق عبد القادر محمد، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة ميدانية على القطاع المصرفي بالسودان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017

6-يامن جميل كلاب، واقع التخطيط المالي في الشركات المفعلة في اتحاد المقاولين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية -غزة، 2015

المقالات:

1-خليل غربي، محفوظ جبار، إدارة المخاطر المالية و دورها في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج sherrod،

مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد: 01، المجلد: 05، 2022

2-قاشي يوسف، ابركان محمد، أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة دراسة حالة

مؤسسة Divindus -dmc- Bouira، دراسات اقتصادية، المجلد 16: العدد: 01 ، 2022

3-كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة

الاستراتيجية والتنمية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، العدد: 03، المجلد: 11، 2021

المراجع الأجنبية:

- 1- Amanat Hussain, Managing Operational Risk in Financial Markets, 2000
- 2- Benoit A. Aubert, Mesures intégrée du risque dans les organisations, Québec, montrial,2004
- 3- Erik Banks, liquidity risk, 2end edition, 2014
- 4- FMAC, Enhancing Shareholder Wealth by Better Managing Business Risk, IFAC, 1999
- 5- Hong Kong Institute of Bankers, credit risk management, 2012
- 6- Karen A. Horcher, Essentials of financial risk management, john wiley, Canada, 2005
- 7- Phillippa X. Giriling, Operational Risk Management, 2010



قائمة الملاحق



الملحق رقم 01: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة سنة 2017-2018

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2018	
POLE OUARGLA		DATE 20/03/2023 08.53.38	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		45 777 604 734,11	40 476 724 717,65
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		45 777 604 734,11	40 476 724 717,65
Achats consommés		- 395 576 788,64	- 385 471 109,33
Services extérieures et autres consommations		- 2 250 004 839,36	- 2 175 130 338,13
II - Consommation de l'exercice		- 42 148 219 558,92	- 36 989 616 119,27
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		3 629 385 175,19	3 487 108 598,38
Charges de personnel		- 5 039 579 583,31	- 4 633 898 884,38
Impôts, taxes et versements assimilés		- 809 116 491,31	- 732 834 754,29
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 2 219 310 899,43	- 1 879 625 040,29
Autres produits opérationnels		1 219 430 790,21	1 073 559 879,90
Autres charges opérationnelles		- 3 785 544,22	- 8 049 055,69
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 6 690 539 921,87	- 6 243 964 158,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 472 161 000,81	590 781 261,46
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 6 222 044 574,50	- 7 053 129 488,60
Charges financières		- 908 329 101,41	- 71 048 812,49
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 15 037 769,75
VI - RESULTAT FINANCIER		- 908 329 101,41	- 86 086 582,24
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 7 130 373 675,91	- 7 139 216 070,84
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		48 469 196 525,13	42 141 065 859,01
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 55 599 570 201,04	- 49 280 281 929,85
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 130 373 675,91	- 7 139 216 070,84
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 585 832 375,97
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 7 130 373 675,91	- 7 139 216 070,84

الملحق رقم 02: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة سنة 2019-2020

SOCIETE SONELGAZ-Distribution POLE OUARGLA		EXERCICE 2020 DATE 20/03/2023 08.51.41	
COMPTÉ DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		48 675 655 205,93	49 365 292 085,71
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		48 675 655 205,93	49 365 292 085,71
Achats consommés		- 383 461 546,09	- 434 983 433,11
Services extérieures et autres consommations		- 2 328 284 377,55	- 2 502 868 983,41
II - Consommation de l'exercice		- 51 760 264 779,60	- 53 288 151 694,48
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		- 3 084 609 573,67	- 3 922 859 608,77
Charges de personnel		- 6 838 781 874,21	- 6 504 817 906,28
Impôts, taxes et versements assimilés		- 921 897 399,99	- 905 499 891,56
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 10 845 288 847,87	- 11 333 177 406,61
Autres produits opérationnels		1 541 446 192,41	1 422 505 835,29
Autres charges opérationnelles		- 71 703 986,14	- 45 488 256,54
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 12 451 476 945,31	- 6 764 652 097,51
Reprise sur pertes de valeur et provisions		912 638 838,20	669 194 657,29
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 20 914 384 748,71	- 16 051 617 268,08
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		- 5 980 024,35	- 20 345 054,33
VI - RESULTAT FINANCIER		- 5 980 024,35	- 20 345 054,33
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 20 920 364 773,06	- 16 071 962 322,41
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		51 586 455 598,64	51 456 992 578,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 72 506 820 371,70	- 67 528 954 900,64
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 20 920 364 773,06	- 16 071 962 322,41
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 20 920 364 773,06	- 16 071 962 322,41

الملحق رقم 03: جدول الأصول سنة 2017-2018

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2018

POLE OUARGLA

DATE 20/03/2023 08.48.54

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		71 222 359,23		71 222 359,23	62 637 911,63
Agencements et aménagements de terrains		371 467 298,38	162 465 189,57	209 002 108,81	158 863 003,23
Constructions (Batiments et ouvrages)		3 162 937 849,44	1 351 076 962,75	1 811 860 886,69	1 287 339 998,88
Installations techniques, matériel et outillage		147 780 992 867,97	52 019 823 685,29	95 761 169 182,68	78 228 104 126,26
Autres immobilisations corporelles		13 524 122 559,70	5 212 883 092,32	8 311 239 467,38	10 440 014 809,68
Immobilisations en cours		17 170 911 692,89		17 170 911 692,89	17 609 753 037,72
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		8 446 502,65		8 446 502,65	8 446 502,65
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		182 090 101 130,06	58 746 248 929,93	123 343 852 200,13	107 795 159 390,05
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		34 017 042,56	19 822 612,07	14 194 430,49	7 845 476,50
Créances et emplois assimilés					
Clients		15 509 583 814,97	784 246 195,40	14 725 337 619,57	15 374 515 647,88
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		8 714 741 422,66	23 281 411,31	8 691 460 011,35	11 668 461 596,95
Impôts		499 371 362,66		499 371 362,66	448 662 560,48
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 225 989 400,60	21 027 057,34	1 204 962 343,26	1 106 833 498,79
TOTAL ACTIF COURANT		25 983 703 043,45	848 377 276,12	25 135 325 767,33	28 606 318 780,60
TOTAL GENERAL ACTIF		208 073 804 173,51	59 594 626 206,05	148 479 177 967,46	136 401 478 170,65

الملحق رقم 04: جدول الخصوم سنة 2017-2018

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2018

POLE OUARGLA

DATE 20/03/2023 08.48.58

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		1 398 776 764,58	1 171 805 545,90
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		102 635 387 850,16	93 369 411 731,41
TOTAL CAPITAUX PROPRES		104 034 164 614,74	94 541 217 277,31
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		990 911 853,95	699 900 844,94
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	20 568 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		29 005 997 475,90	23 821 040 022,46
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		30 017 477 519,85	24 541 509 057,40
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		5 935 009 345,28	8 087 213 153,79
Impôts		322 375 302,38	295 635 493,65
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		8 170 151 185,21	8 935 903 188,50
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		14 427 535 832,87	17 318 751 835,94
TOTAL GENERAL PASSIF		148 479 177 967,46	136 401 478 170,65

الملحق رقم 05: جدول الأصول سنة 2019-2020

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2020

POLE OUARGLA

DATE 20/03/2023 08.50.36

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Logiciels informatiques et assimilés		34 809 023,92	5 001 049,25	29 807 974,67	4 862 677,75
Terrains		71 222 359,23		71 222 359,23	71 222 359,23
Agencements et aménagements de terrains		388 801 101,88	180 561 674,99	208 239 426,89	217 042 655,94
Constructions (Batiments et ouvrages)		4 905 611 540,40	1 669 892 190,63	3 235 719 349,77	2 765 333 943,65
Installations techniques, matériel et outillage		162 779 759 627,77	62 467 802 728,12	100 311 956 899,65	97 232 612 868,59
Autres immobilisations corporelles		14 235 031 778,50	5 908 978 437,54	8 326 053 340,96	8 540 693 642,91
Immobilisations en cours		22 896 988 164,05		22 896 988 164,05	20 730 588 343,76
Prêts et autres actifs financiers non courants		8 446 502,65		8 446 502,65	8 446 502,65
TOTAL ACTIF NON COURANT		205 320 670 098,40	70 232 236 080,53	135 088 434 017,87	129 570 802 994,48
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		428 754 614,05	19 822 612,07	408 932 001,98	12 735 629,53
Clients		28 579 582 090,90	5 214 497 193,36	23 365 084 897,54	17 744 736 717,64
Autres débiteurs		15 032 633 402,98	24 376 253,39	15 008 257 149,59	11 816 708 392,39
Impôts		877 123 794,35		877 123 794,35	895 965 872,44
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Trésorerie		3 072 461 085,98	48 758 319,77	3 023 702 766,21	1 774 517 455,87
TOTAL ACTIF COURANT		47 990 554 988,26	5 307 454 378,59	42 683 100 609,67	32 244 664 067,87
TOTAL GENERAL ACTIF		253 311 225 086,66	75 539 690 459,12	177 771 534 627,54	161 815 467 062,35

الملحق رقم 06: جدول الخصوم سنة 2019-2020

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
POLE OUARGLAEXERCICE 2020
DATE 20/03/2023 08.50.40

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Écart de réévaluation		1 398 776 764,58	1 398 776 764,58
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		190 191 394,84	190 191 394,84
compte de liaison**		117 117 039 122,86	106 909 938 011,69
TOTAL CAPITAUX PROPRES		118 706 007 282,28	108 498 906 171,11
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 148 330 248,85	1 079 177 886,80
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		32 039 581 764,95	30 233 012 580,37
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		33 187 912 013,80	31 312 190 467,17
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		7 383 525 181,05	8 760 866 079,86
Impôts		1 010 409 033,29	394 777 331,62
Autres dettes		17 481 716 714,68	12 848 727 012,59
Trésorerie passif		1 964 402,44	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		25 877 615 331,46	22 004 370 424,07
TOTAL GENERAL PASSIF		177 771 534 627,54	161 815 467 062,35